

عنوان البحث

التكيف القانوني لجريمة التزوير ومكافحتها في النظام السعودي والأنظمة المقارنة

محمد أحمد الشمري<sup>1</sup>، د. كمال المهلاوي<sup>1</sup>

<sup>1</sup> كليات الخليج للعلوم الإدارية والإنسانية، المملكة العربية السعودية.

HNSJ, 2025, 6(5); <https://doi.org/10.53796/hnsj65/41>

المعرف العلمي العربي للأبحاث: <https://arsri.org/10000/65/41>

تاريخ النشر: 2025/05/01م

تاريخ القبول: 2025/04/15م

تاريخ الاستقبال: 2025/04/07م

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة التكيف القانوني لجريمة التزوير ومكافحتها وفقاً للنظام السعودي والأنظمة المقارنة، وذلك من خلال مجموعة من الأهداف التي تسلط الضوء على الجوانب التشريعية، والقضائية، والتطبيقية لهذه الجريمة. اعتمد هذا البحث على المناهج القانونية والتحليلية المقارنة. توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها أن التكيف القانوني لجريمة التزوير في النظام السعودي يقوم على تعريف واضح للأركان المادية والمعنوية للجريمة، لكنه يواجه تحديات مع ظهور التزوير الإلكتروني، ما يتطلب تحديث بعض النصوص التشريعية. كما توصل البحث إلى أن العقوبات المقررة في النظام السعودي تتسم بالشدّة، لكنها قد تحتاج إلى مراجعة في بعض الحالات لضمان تكاملها مع المستجدات الحديثة، خاصة في مجال الجرائم الرقمية. خرج البحث بعدة توصيات أهمها ضرورة إصدار لوائح تفصيلية للتزوير الإلكتروني، تتناسب مع التطورات التكنولوجية المتسارعة. كما أوصى البحث بضرورة توضيح الفرق بين التزوير التقليدي والتزوير الرقمي في النصوص القانونية، لضمان شمولية التكيف القانوني.

الكلمات المفتاحية: التكيف القانوني، جريمة التزوير، النظام السعودي.

**RESEARCH TITLE****The legal Adaptation of the crime of forgery and its combating in the Saudi system and comparative systems****Abstract**

This research aims to study the legal adaptation of the crime of forgery and its combating under the Saudi system and comparative systems. This is achieved through a set of objectives that shed light on the legislative, judicial, and practical aspects of this crime. This research relied on comparative legal and analytical approaches. The research reached several conclusions, the most important of which is that the legal adaptation of the crime of forgery under the Saudi system is based on a clear definition of the material and moral elements of the crime. However, it faces challenges with the emergence of electronic forgery, which requires updating some legislative texts. The research also found that the penalties stipulated in the Saudi system are severe, but may need to be reviewed in some cases to ensure their integration with recent developments, especially in the field of digital crimes. The research concluded with several recommendations, most notably the need to issue detailed regulations for electronic forgery, consistent with rapid technological developments. The research also recommended clarifying the difference between traditional and digital forgery in legal texts to ensure the comprehensiveness of the legal adaptation.

**Key Words:** Legal adaptation, forgery crime, Saudi system.

## المقدمة

يُعد التزوير من أخطر الجرائم التي تهدد استقرار المجتمعات وتعرقل سير العدالة، لما يترتب عليه من انتهاكٍ لحقوق الأفراد والمؤسسات، وتقويضٍ للثقة في المعاملات الرسمية والمستندات القانونية. فهو لا يقتصر على مجرد تغيير الحقيقة في الوثائق الرسمية أو العرفية، بل يمتد إلى إحداث آثار قانونية غير مشروعة تؤدي إلى الإضرار بالغير، سواء كان ذلك في المجال الإداري، أو المالي، أو الجنائي. ومن هنا، أولت الأنظمة القانونية في مختلف الدول اهتمامًا بالغًا بمكافحة هذه الجريمة، من خلال وضع تشريعات صارمة تهدف إلى الحد من انتشارها، وفرض العقوبات الرادعة على مرتكبيها.

وفي المملكة العربية السعودية، حظيت جريمة التزوير بتنظيم قانوني دقيق يهدف إلى تحقيق العدالة وحماية الوثائق الرسمية من العبث، حيث صدر نظام مكافحة التزوير لعام 1380هـ، ثم تلاه نظام مكافحة التزوير الجديد لعام 1435هـ، والذي جاء ليواكب التطورات الحديثة في أساليب ارتكاب هذه الجريمة، مستندًا إلى القواعد الشرعية المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، التي تعد المصدر الأساسي للتشريع في المملكة. كما تبنت الأنظمة المقارنة توجهات متنوعة في تعريف جريمة التزوير وعناصرها وأركانها، وطرائق مكافحتها، وفقًا لما تقتضيه طبيعة كل نظام قانوني والبيئة التشريعية الخاصة به.

وانطلاقًا من أهمية التكليف القانوني لجريمة التزوير في تحديد معالم الجريمة وتمييزها عن غيرها من الجرائم المشابهة، تتناول هذه الدراسة مفهوم التزوير في الفقه القانوني، وأركانها، وصوره المختلفة، مع بيان آثاره السلبية على الأفراد والمجتمع. كما تسلط الضوء على التدابير القانونية التي اعتمدها المملكة العربية السعودية لمكافحة التزوير، مقارنةً بالتشريعات المطبقة في بعض الدول الأخرى، بهدف استجلاء أوجه التشابه والاختلاف بين الأنظمة القانونية، واستنتاج مدى كفاءة هذه القوانين في تحقيق الردع والحد من انتشار الجريمة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في سعيها إلى تقديم رؤية متكاملة حول الإطار القانوني لجريمة التزوير في النظام السعودي والأنظمة المقارنة، من خلال تحليل النصوص التشريعية، واستعراض الاجتهادات القضائية، وبيان التحديات التي تواجه مكافحة هذه الجريمة، مع اقتراح الحلول المناسبة لتعزيز فاعلية التشريعات القائمة. كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على التحديات التقنية الحديثة، مثل التزوير الإلكتروني، الذي أصبح يشكل تهديدًا متزايدًا في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، مما يستدعي تطوير الأطر القانونية لمواكبة هذه التحديات.

بذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم إضافة علمية تساهم في إثراء الفكر القانوني المتعلق بجريمة التزوير، ودعم جهود الجهات المعنية في تطوير التشريعات، بما يضمن حماية الوثائق الرسمية، وصيانة الحقوق، وتعزيز سيادة القانون في المملكة العربية السعودية.

## أهمية الموضوع

تتبع أهمية دراسة التكليف القانوني لجريمة التزوير ومكافحتها من خطورة هذه الجريمة وتأثيرها العميق على الأمن القانوني والاقتصادي والاجتماعي. فالتزوير، بصفته اعتداءً على الحقيقة وتشويهاً للواقع، يؤدي إلى الإضرار بالثقة العامة في الوثائق والمستندات الرسمية، ويمثل تهديدًا مباشرًا لسلامة المعاملات القانونية والإدارية والمالية. ويظهر أثره جليًا في تزوير الوثائق الرسمية، والعقود، والتوقيعات، والمحركات التجارية، مما يؤدي إلى انتهاك حقوق الأفراد، والتلاعب بالعدالة، وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة والخاصة على حد سواء.

وفي المملكة العربية السعودية، تزداد أهمية دراسة هذه الجريمة نظرًا لكونها تمس العديد من المجالات الحيوية، مثل المعاملات التجارية، والأنظمة المصرفية، والمجال العدلي، حيث يُعتمد على المستندات الرسمية كأدلة قانونية دامغة. كما أن التحولات الرقمية التي تشهدها المملكة في إطار رؤية 2030، وما يصاحبها من توسع في الخدمات الإلكترونية والمعاملات الرقمية، أوجدت تحديات جديدة تتعلق بالتزوير الإلكتروني، مما يستدعي تطوير آليات مكافحة هذه الجريمة،

ومواءمة القوانين مع التطورات الحديثة لضمان الحماية الفعالة للبيانات والمعلومات.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على النظام القانوني السعودي لمكافحة التزوير، من خلال تحليل الأحكام الواردة في نظام مكافحة التزوير ولأئحته التنفيذية، ومقارنتها بالأنظمة القانونية الأخرى، لاستكشاف نقاط القوة والضعف، واستنباط أفضل الممارسات لمواجهة هذه الجريمة بفعالية. كما تبرز أهمية البحث في تقديم مقترحات لتعزيز الإجراءات الوقائية والعقوبات المقررة، لا سيما في ظل التحديات التكنولوجية الحديثة، التي أصبحت تُستغل في عمليات التزوير، مثل التزييف الرقمي والتوقيعات الإلكترونية المزورة.

وبناءً على ذلك، تهدف الدراسة إلى دعم الجهود القانونية الرامية إلى الحد من التزوير في المملكة العربية السعودية، والمساهمة في تطوير الأطر التشريعية والتنفيذية، بما يضمن تحقيق العدالة، وحماية حقوق الأفراد والمؤسسات، وتعزيز النزاهة في المعاملات القانونية والرسمية.

### أهمية الموضوع في الأنظمة المقارنة

1. **تنوع التشريعات وآليات المكافحة:** تختلف الأنظمة القانونية في تكييف جريمة التزوير وعناصرها والعقوبات المقررة لها، مما يجعل دراسة هذه الأنظمة مقارنةً بالنظام السعودي فرصة لاستخلاص التجارب الناجحة واعتماد أفضل الممارسات الدولية لمكافحة الجريمة.

2. **مدى فعالية العقوبات والتدابير الوقائية:** تسلط الدراسة الضوء على مدى فعالية العقوبات الرادعة التي تتبناها بعض الأنظمة القانونية، مثل التشريعات الأوروبية والأمريكية، في تحقيق الردع العام والخاص مقارنةً بالنظام السعودي.

3. **التعامل مع التزوير الإلكتروني:** تزداد أهمية البحث في ظل انتشار التزوير الرقمي، حيث تختلف استراتيجيات مكافحته في الأنظمة المقارنة، مثل استخدام تقنيات التشفير والتوقيع الإلكتروني الآمن، وهي مجالات تحتاج إلى تعزيزها في الأنظمة العربية والإسلامية.

4. **التكامل بين القوانين الوطنية والدولية:** تساهم دراسة الأنظمة المقارنة في فهم مدى توافق التشريعات المحلية مع الاتفاقيات الدولية لمكافحة التزوير، مثل اتفاقية مكافحة الجرائم الإلكترونية، مما يساعد في تطوير سياسات قانونية أكثر تكاملاً لمواجهة التزوير عبر الحدود.

### أسباب اختيار الموضوع

يأتي اختيار موضوع التكييف القانوني لجريمة التزوير ومكافحتها في النظام السعودي والأنظمة المقارنة استجابةً للحاجة الملحة لدراسة هذه الجريمة التي تشكل تهديداً خطيراً للنظام القانوني والاقتصادي في المملكة، وذلك في ظل التطورات التشريعية والتقنية الحديثة. ويمكن إبراز أهمية البحث وربطه بالسياق السعودي من خلال الأسباب التالية:

#### 1. خطورة جريمة التزوير وتأثيرها على المجتمع السعودي

تشكل جريمة التزوير تهديداً مباشراً لسلامة الوثائق والمعاملات الرسمية في المملكة، سواء في المجال الإداري أو المالي أو القضائي. ومع تزايد القضايا المتعلقة بتزوير الوثائق الرسمية، مثل الهويات الوطنية والشهادات والمحركات التجارية، أصبح من الضروري دراسة الجوانب القانونية لهذه الجريمة لضمان حماية المصلحة العامة، وتعزيز ثقة الأفراد والمؤسسات في النظام القانوني.

#### 2. الحاجة إلى تحديد التكييف القانوني للجريمة وفقاً للنظام السعودي

يتميز النظام القانوني السعودي بمرجعته الإسلامية، حيث يستند إلى الشريعة الإسلامية في تصنيف الجرائم وتحديد العقوبات. وبما أن جريمة التزوير تُعتبر من الجرائم التي تتداخل مع أحكام الشريعة والقوانين الحديثة، فإن

دراستها وفقاً للتشريعات السعودية يساهم في توضيح أركانها، وتمييزها عن الجرائم الأخرى، مما يساعد في تحقيق العدالة عند تطبيق العقوبات.

### 3. التطورات التشريعية في مكافحة التزوير داخل المملكة

شهدت المملكة العربية السعودية تطورات ملحوظة في مجال مكافحة التزوير، حيث تم تحديث نظام مكافحة التزوير في عام 1435هـ، ليشمل عقوبات أشد وتدابير أكثر صرامة. كما صدرت أنظمة أخرى، مثل نظام الجرائم المعلوماتية، الذي يتعامل مع صور التزوير الإلكتروني. وهذا البحث يساهم في تقييم مدى فعالية هذه القوانين، ومقارنتها بالتشريعات الدولية للاستفادة من أفضل الممارسات القانونية.

### 4. مواكبة التحول الرقمي ومخاطر التزوير الإلكتروني

في إطار رؤية السعودية 2030، شهدت المملكة تحولاً رقمياً كبيراً، مع اعتماد المعاملات الإلكترونية بشكل واسع في القطاعات الحكومية والخاصة. إلا أن هذا التقدم صاحبه تصاعد في عمليات التزوير الإلكتروني، مثل تزوير التوقيعات الرقمية، والتلاعب بالسجلات الإلكترونية، مما يستدعي دراسة القوانين الحالية، والتأكد من كفاءتها في التصدي لهذه الجرائم المستحدثة، وتقديم توصيات لتعزيز الأمن الرقمي.

### 5. المقارنة مع الأنظمة القانونية الأخرى لتعزيز التشريعات السعودية

بالنظر إلى أن العديد من الدول المتقدمة لديها قوانين صارمة لمكافحة التزوير، فإن مقارنة النظام السعودي مع الأنظمة المقارنة مثل القوانين الأوروبية والأمريكية ستساعد في تحليل مدى كفاءة التشريعات المحلية، وتحديد الجوانب التي قد تحتاج إلى تطوير، بما يتناسب مع طبيعة المجتمع السعودي والإطار القانوني المستمد من الشريعة الإسلامية.

### 6. ارتباط التزوير بالجرائم المالية ومكافحة الفساد في المملكة

في ظل الجهود المكثفة التي تبذلها المملكة لمكافحة الفساد المالي والإداري، برزت الحاجة إلى تشديد العقوبات على الجرائم المرتبطة بالتزوير، نظراً لاستخدامه كوسيلة لارتكاب جرائم أخرى مثل الاحتيال المالي، وغسل الأموال، والتلاعب بالمستندات التجارية. ومن هنا، تساهم هذه الدراسة في دعم التوجهات الحكومية لتعزيز الشفافية والنزاهة.

### 7. تقديم حلول قانونية تدعم النظام القضائي في المملكة

مع ازدياد القضايا المتعلقة بالتزوير في المحاكم السعودية، أصبح من الضروري إجراء دراسات قانونية متعمقة تساعد الجهات القضائية والتشريعية على فهم طبيعة الجريمة، واستنباط الأحكام المناسبة لمواجهتها، ووضع حلول قانونية وقائية، بما يساهم في تحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد والمؤسسات.

ويأتي في ذلك الإطار دعم الجهود الوطنية لحماية المجتمع السعودي من مخاطر التزوير، وتحليل التشريعات المحلية في ضوء أفضل الممارسات القانونية الدولية، بما يساهم في تعزيز النظام القانوني السعودي، وتحقيق أهداف رؤية 2030 في بناء بيئة قانونية عادلة ومتطورة.

### أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة التكييف القانوني لجريمة التزوير ومكافحتها وفقاً للنظام السعودي والأنظمة المقارنة، وذلك من خلال مجموعة من الأهداف التي تسلط الضوء على الجوانب التشريعية، والقضائية، والتطبيقية لهذه الجريمة. وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

## أولاً: الأهداف المرتبطة بالنظام السعودي

## 1. تحليل التكييف القانوني لجريمة التزوير في النظام السعودي

- دراسة مفهوم جريمة التزوير في ضوء نظام مكافحة التزوير السعودي، وبيان أركانها وصورها المختلفة وفقاً للنظام القانوني المستند إلى الشريعة الإسلامية.

## 2. تقييم فعالية التشريعات السعودية في مكافحة التزوير

- تحليل النصوص القانونية المتعلقة بمكافحة التزوير، وتقييم مدى كفايتها في الحد من انتشار هذه الجريمة، ومدى توافقها مع التطورات الحديثة، لا سيما في التزوير الإلكتروني.

## 3. بيان دور العقوبات في تحقيق الردع العام والخاص

- دراسة العقوبات المقررة لجريمة التزوير في النظام السعودي، ومدى فعاليتها في تحقيق الردع، وما إذا كانت هناك حاجة إلى تعديلات تشريعية لتشديد العقوبات أو استحداث تدابير قانونية جديدة.

## 4. استعراض الاجتهادات القضائية السعودية في قضايا التزوير

- تحليل السوابق القضائية السعودية المتعلقة بجريمة التزوير، لفهم كيفية تطبيق القوانين على أرض الواقع، ومدى تماسك الأحكام القضائية في مواجهة هذه الجريمة.

## 5. دراسة تأثير التحول الرقمي في المملكة على انتشار جرائم التزوير

- تقييم تأثير رؤية السعودية 2030 في التحول الرقمي على انتشار التزوير الإلكتروني، ومدى استجابة النظام القانوني السعودي لهذه التحديات، من خلال أنظمة الجرائم المعلوماتية والأمن السيبراني

## ثانياً: الأهداف المرتبطة بالأنظمة المقارنة

## 1. مقارنة النظام السعودي مع الأنظمة القانونية الأخرى في مكافحة التزوير

- دراسة أوجه التشابه والاختلاف بين النظام السعودي وبعض الأنظمة القانونية الدولية، مثل القانون الفرنسي، والقانون الأمريكي، والتشريعات الأوروبية، بهدف استكشاف الفروق في العقوبات، وطرق الإثبات، وآليات المكافحة.

## 2. تحليل مدى توافق النظام السعودي مع الاتفاقيات الدولية لمكافحة التزوير

- دراسة التزامات المملكة في إطار الاتفاقيات الدولية لمكافحة الجرائم المالية والإلكترونية، ومعرفة مدى تكامل القوانين السعودية مع هذه الاتفاقيات.

## 3. استخلاص أفضل الممارسات القانونية من الأنظمة المقارنة

- البحث عن الحلول والتدابير القانونية الفعالة التي تطبقها بعض الدول المتقدمة لمكافحة التزوير، وإمكانية الاستفادة منها لتحسين التشريعات السعودية.

## 4. دراسة التقنيات الحديثة المستخدمة عالمياً لمكافحة التزوير

- استعراض أحدث التقنيات القانونية والتكنولوجية التي تستخدمها بعض الدول لمواجهة التزوير، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي في كشف التزوير، والتوقيع الإلكتروني، وتقنيات التشفير الحديثة.

## 5. اقتراح آليات جديدة لتعزيز مكافحة التزوير في المملكة بناءً على الأنظمة المقارنة

- تقديم توصيات قانونية مبنية على تجارب الدول الأخرى، لدعم تطوير التشريعات السعودية وتعزيز فاعليتها في مكافحة التزوير التقليدي والإلكتروني.

### مشكلة البحث

تُعد جريمة التزوير من الجرائم التي تمثل تهديدًا خطيرًا للنظام القانوني والاقتصادي في أي دولة، حيث تؤدي إلى زعزعة الثقة في المستندات الرسمية، وتُستخدم كأداة لارتكاب جرائم أخرى مثل الاحتيال، والتلاعب المالي، وغسل الأموال. وتزداد خطورة هذه الجريمة في العصر الحديث مع تطور التكنولوجيا الرقمية، مما أدى إلى ظهور أشكال جديدة من التزوير، مثل التزوير الإلكتروني، الذي أصبح تحديًا قانونيًا يستوجب إعادة تقييم التشريعات الحالية لضمان فعاليتها.

### أولاً: مشكلة البحث في إطار النظام السعودي

على الرغم من أن النظام السعودي يتضمن نصوصًا قانونية صارمة لمكافحة التزوير، خاصة في نظام مكافحة التزوير الصادر عام 1435هـ، ونظام الجرائم المعلوماتية، إلا أن هناك عدة إشكاليات تستدعي الدراسة والتحليل، أبرزها:

#### 1. إشكالية التكييف القانوني لجريمة التزوير في النظام السعودي

- ما هو التكييف القانوني الدقيق لجريمة التزوير في السعودية؟
- هل يتماشى التكييف الحالي مع التحديات الجديدة، مثل التزوير الإلكتروني، أم أن هناك حاجة إلى إعادة تعريف الجريمة؟

#### 2. مدى كفاية التشريعات السعودية في مكافحة التزوير

- هل نظام مكافحة التزوير السعودي يتسم بالوضوح والشمولية في جميع أنواع التزوير؟
- هل العقوبات المفروضة تحقق الردع الكافي، أم أن هناك حاجة إلى تعديلها أو تشديدها؟

#### 3. تحديات التزوير الإلكتروني في المملكة

- هل القوانين السعودية تغطي كافة أشكال التزوير الرقمي والتزييف العميق؟
- ما مدى فعالية التشريعات الحالية في مكافحة التلاعب بالتوقيعات الإلكترونية والتزوير في العقود الرقمية؟

#### 4. إشكالية الإثبات في قضايا التزوير بالمحاكم السعودية

- ما هي الوسائل القانونية المعتمدة لإثبات جرائم التزوير؟
- هل تتوافر آليات كشف التزوير الرقمي بالشكل الكافي في النظام القضائي السعودي؟

#### 5. مدى توافق القوانين السعودية مع الاتفاقيات الدولية لمكافحة التزوير

- هل تتماشى القوانين السعودية مع الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية مكافحة الجرائم الإلكترونية؟
- كيف يمكن تحسين التشريعات المحلية لضمان التكامل مع القوانين الدولية؟

### ثانيًا: مشكلة البحث في إطار الأنظمة المقارنة

عند مقارنة النظام السعودي بالأنظمة القانونية الأخرى، تبرز عدة إشكاليات تتطلب الدراسة، منها:

#### 1. الفروق في تعريف التزوير وتكييفه القانوني

- كيف يختلف التكييف القانوني لجريمة التزوير بين النظام السعودي والأنظمة المقارنة، مثل القانون الفرنسي، والقانون الأمريكي، والقانون المصري؟
- ما مدى تأثير الاختلافات في التكييف القانوني على ملاحقة الجناة وإنزال العقوبات؟

## 2. اختلاف العقوبات والتدابير الوقائية بين الأنظمة القانونية

- هل العقوبات في النظام السعودي أكثر ردةً مقارنة بالأنظمة المقارنة؟
- ما هي أبرز الأساليب القانونية التي تستخدمها بعض الدول لمكافحة التزوير، وهل يمكن الاستفادة منها في السعودية؟

## 3. التزوير الإلكتروني في الأنظمة المقارنة

- كيف تتعامل الدول الأخرى مع التزوير الإلكتروني، وما هي أحدث الوسائل التقنية والقانونية المستخدمة لمكافحته؟
- هل هناك تشريعات دولية يمكن أن تكون نموذجًا لتطوير النظام السعودي في هذا المجال؟

## 4. التكامل بين القوانين الوطنية والدولية

- ما مدى انسجام التشريعات السعودية مع التشريعات الدولية والإقليمية في مجال مكافحة التزوير؟
- هل هناك حاجة إلى إصلاحات قانونية لضمان توافق القوانين المحلية مع الاتفاقيات الدولية لمكافحة الجرائم المالية والتكنولوجية؟

## أسئلة البحث

يرتكز هذا البحث على مجموعة من الأسئلة التي تسعى إلى استكشاف التكييف القانوني لجريمة التزوير ومكافحتها في النظام السعودي والأنظمة المقارنة، وتحليل مدى كفاءة التشريعات الحالية في التصدي لهذه الجريمة. وتتمثل الأسئلة البحثية فيما يلي:

## أولاً: الأسئلة العامة

1. ما هو التكييف القانوني لجريمة التزوير في النظام السعودي، وكيف يتم تحديد أركانها وفقاً للنصوص التشريعية؟
2. ما مدى فعالية النظام السعودي في مكافحة جريمة التزوير التقليدي والإلكتروني؟
3. كيف تتعامل الأنظمة القانونية المقارنة مع جريمة التزوير، وما أبرز الفروقات بين النظام السعودي وهذه الأنظمة؟

## ثانياً: الأسئلة المرتبطة بالنظام السعودي

1. ما هي أبرز النصوص القانونية التي تنظم جريمة التزوير في النظام السعودي، وما مدى شموليتها في مواجهة التطورات الحديثة؟
2. كيف يحدد القضاء السعودي أركان جريمة التزوير، وما المعايير التي يعتمد عليها في التكييف القانوني؟
3. ما هي العقوبات المقررة لجريمة التزوير في السعودية، وهل تحقق الردع المطلوب؟
4. كيف يعالج النظام السعودي التزوير الإلكتروني، وهل القوانين الحالية كافية لمكافحته؟
5. ما هي أبرز التحديات التي تواجه الجهات القضائية والأمنية في كشف جرائم التزوير وإثباتها؟
6. كيف تتعامل التشريعات السعودية مع التزوير في المستندات الرسمية مقابل المستندات غير الرسمية؟

## ثالثاً: الأسئلة المرتبطة بالأنظمة المقارنة

1. ما أوجه التشابه والاختلاف بين النظام السعودي والأنظمة القانونية الأخرى في تعريف جريمة التزوير وعناصرها؟

2. كيف تعالج التشريعات الدولية مسألة التزوير الإلكتروني، وما مدى إمكانية الاستفادة من هذه التجارب في المملكة؟

3. ما هي أفضل الممارسات القانونية في الدول المتقدمة لمكافحة التزوير، وكيف يمكن تطبيقها في السعودية؟

4. كيف تتعامل بعض الدول مع إثبات جريمة التزوير، وما التقنيات المستخدمة في كشف المستندات المزورة؟

#### رابعًا: الأسئلة المتعلقة بتطوير التشريعات السعودية

1. هل هناك حاجة إلى تعديلات تشريعية في النظام السعودي لمواكبة التطورات الحديثة في جرائم التزوير؟

2. ما مدى توافق القوانين السعودية مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة التزوير؟

3. ما هي التوصيات القانونية التي يمكن تقديمها لتطوير النظام السعودي في مجال مكافحة التزوير؟

#### منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج القانوني والتحليلية المقارنة لدراسة التكليف القانوني لجريمة التزوير ومكافحتها في النظام السعودي والأنظمة المقارنة. ويتمثل المنهج المستخدم في البحث في العناصر التالية:

#### 1. المنهج الوصفي التحليلي

- يعتمد البحث على وصف وتحليل النصوص القانونية المتعلقة بجريمة التزوير في النظام السعودي، مع بيان أركان الجريمة وصورها المختلفة.

- يتم تحليل العقوبات المقررة لجريمة التزوير ومدى فعاليتها في تحقيق الردع العام والخاص.

- دراسة وتحليل التطبيقات القضائية السعودية من خلال استعراض أحكام المحاكم والقرارات القضائية المتعلقة بالتزوير.

#### 2. المنهج المقارن

- مقارنة النظام السعودي بالأنظمة القانونية الأخرى، مثل القوانين الأوروبية (القانون الفرنسي)، والقانون الأمريكي، والقانون المصري، لاستخلاص الفروق التشريعية.

- دراسة العقوبات والإجراءات القانونية في الأنظمة المقارنة لتحديد مدى إمكانية تطبيق بعض التجارب الناجحة في المملكة.

- مقارنة طرق الإثبات وكشف التزوير في الأنظمة المختلفة والاستفادة من التقنيات الحديثة في كشف المستندات المزورة.

#### 3. المنهج الاستنباطي

- استنباط الأحكام والمبادئ القانونية المتعلقة بجريمة التزوير من المصادر التشريعية السعودية، وخاصةً من الشريعة الإسلامية، والأنظمة الجزائية، والاتفاقيات الدولية.

- تحليل النصوص القانونية القائمة بهدف استنباط نقاط القوة والضعف فيها، واقتراح تعديلات قانونية لتعزيز فعالية مكافحة التزوير.

#### 4. المنهج التطبيقي

- دراسة تطبيقات القضاء السعودي في التعامل مع قضايا التزوير، من خلال تحليل الأحكام الصادرة في المحاكم السعودية.

• استعراض التقنيات الحديثة المستخدمة عالمياً لكشف التزوير، ومدى إمكانية تبنيها في المملكة لتعزيز مكافحة الجريمة

يجمع هذا البحث بين المناهج الوصفية، والتحليلية، والمقارنة، والاستنباطية، والتطبيقية لضمان تقديم دراسة قانونية متكاملة وشاملة لجريمة التزوير، بهدف تحليل التشريعات السعودية، واستخلاص أوجه التطوير المحتملة، وتقديم توصيات عملية تساهم في تحسين مكافحة هذه الجريمة في المملكة العربية السعودية.

هيكل البحث:

يتكون البحث من ثلاثة مباحث رئيسية، بحيث يغطي كل مبحث جانباً أساسياً من موضوع التكييف القانوني لجريمة التزوير ومكافحتها في النظام السعودي والأنظمة المقارنة.

المبحث الأول: التكييف القانوني لجريمة التزوير في النظام السعودي والأنظمة المقارنة

المطلب الأول: مفهوم جريمة التزوير وأركانها ويتحدث حول محاور أساسية هي:

1. تعريف التزوير في الفقه القانوني والشريعة الإسلامية.
2. الأركان العامة لجريمة التزوير (الركن المادي، الركن المعنوي).
3. صور التزوير (التزوير المادي، التزوير المعنوي).

المطلب الثاني: التكييف القانوني لجريمة التزوير في النظام السعودي ويشمل:

1. تعريف التزوير وفقاً لنظام مكافحة التزوير السعودي.
2. نطاق التزوير في المستندات الرسمية وغير الرسمية.
3. موقف القضاء السعودي من تكييف جريمة التزوير.

المطلب الثالث: التكييف القانوني لجريمة التزوير في الأنظمة المقارنة ويدور حول:

1. التزوير في القوانين الأوروبية (القانون الفرنسي كنموذج).
2. التزوير في النظام القانوني الأمريكي.
3. التزوير في بعض القوانين العربية (القانون المصري كنموذج).

المبحث الثاني: الأحكام والعقوبات المقررة لجريمة التزوير في النظام السعودي والأنظمة المقارنة

المطلب الأول: العقوبات المقررة لجريمة التزوير في النظام السعودي:

1. العقوبات الواردة في نظام مكافحة التزوير السعودي.
2. العقوبات الخاصة بالتزوير الإلكتروني في نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية.
3. تأثير العقوبات في تحقيق الردع العام والخاص.

المطلب الثاني: العقوبات المقررة لجريمة التزوير في الأنظمة المقارنة:

1. عقوبات التزوير في القانون الفرنسي.
2. عقوبات التزوير في النظام الأمريكي.
3. العقوبات في بعض الدول العربية (القانون المصري).

**المطلب الثالث: مدى كفاية العقوبات في مكافحة التزوير والتحديات المرتبطة بها:**

1. مدى كفاية العقوبات في تحقيق الردع ومنع تكرار الجريمة.
2. التحديات التي تواجه تنفيذ العقوبات في المملكة.
3. المقترحات التشريعية لتعزيز العقوبات في النظام السعودي.

**المبحث الثالث: آليات مكافحة جريمة التزوير في النظام السعودي والأنظمة المقارنة****المطلب الأول: الآليات القانونية والمؤسسية لمكافحة التزوير في السعودية:**

1. دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في الحد من التزوير.
2. دور الجهات القضائية والأمنية في كشف التزوير.
3. وسائل الإثبات القانونية المستخدمة في المحاكم السعودية.

**المطلب الثاني: آليات مكافحة التزوير في الأنظمة المقارنة:**

1. الأدوات القانونية والتشريعية لمكافحة التزوير في الأنظمة الأوروبية والأمريكية.
2. استخدام التكنولوجيا الحديثة في كشف التزوير (التوقيع الإلكتروني، الذكاء الاصطناعي، أنظمة التحقق الرقمي).
3. تجارب الدول في تعزيز مكافحة التزوير ومدى نجاحها.

**المطلب الثالث: تطوير آليات مكافحة التزوير في المملكة العربية السعودية:**

1. الاستفادة من التجارب الدولية لتعزيز مكافحة التزوير في المملكة.
2. اقتراح حلول قانونية وتقنية لتعزيز الكشف عن التزوير.
3. توصيات لرفع كفاءة الجهات المعنية بمكافحة التزوير.

**الخاتمة والمصادر**

## التمهيد

جريمة التزوير هي من أخطر الجرائم التي تهدد استقرار المجتمعات والنظم القانونية والاقتصادية، نظرًا لما يترتب عليها من آثار تمس الثقة العامة في الوثائق الرسمية والمعاملات المدنية والتجارية. فالتزوير، بمختلف صورته وأشكاله، ليس مجرد اعتداء على مستند أو وثيقة، بل هو جريمة تمس النظام العام، وتؤثر سلبًا على الحقوق والمراكز القانونية للأفراد والمؤسسات، مما يستوجب مواجهته بمنظومة قانونية صارمة تضمن حماية المعاملات من التلاعب والتزوير<sup>(1)</sup>.

وقد ازدادت خطورة جريمة التزوير في العصر الحديث نتيجة للتطورات التكنولوجية المتسارعة، حيث لم تعد تقتصر على التزوير التقليدي في المستندات الورقية، بل امتدت إلى التزوير الإلكتروني، والذي أصبح يشكل تحديًا حقيقيًا للأنظمة القانونية. فمع انتشار وسائل التكنولوجيا الحديثة، بات من السهل التلاعب بالمعلومات والوثائق الرقمية، مما تطلب تدخل المشرعين لوضع قوانين صارمة لمواجهة هذا النوع من الجرائم، وتعزيز وسائل الكشف عنه.

## أهمية دراسة التزوير من الناحية القانونية

تتبع أهمية التكليف القانوني لجريمة التزوير من ضرورة تحديد مفهومها وأركانها القانونية، وتحديد نطاق المسؤولية الجنائية والمدنية للمزورين، بالإضافة إلى وضع إطار قانوني متكامل يكفل حماية الوثائق والمحركات من التلاعب. فمن خلال الدراسة القانونية المتعمقة لهذه الجريمة، يمكن فهم كيفية تصدي الأنظمة القانونية لها، والبحث عن الحلول الفعالة لمواجهتها، سواء من خلال التشريعات الوطنية أو عبر الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة.

كما أن جريمة التزوير تمثل أحد أبرز مظاهر الفساد الإداري والمالي، إذ تُستخدم كوسيلة للاستيلاء على الأموال العامة والخاصة، أو لتمرير عقود وصفقات غير قانونية، أو حتى لتغيير الحقائق القانونية والتاريخية، مما يعكس خطورتها على المجتمع. ولهذا السبب، تتجه الدول إلى تطوير أنظمتها القانونية لمكافحة هذه الجريمة، سواء من خلال سن القوانين الرادعة، أو من خلال تعزيز دور المؤسسات القضائية والرقابية، أو حتى من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة في كشف التزوير.

## جريمة التزوير في النظام السعودي

في المملكة العربية السعودية، أولى النظام القانوني أهمية خاصة لجريمة التزوير، نظرًا لآثارها السلبية على العدالة والاستقرار القانوني والاقتصادي. وقد أصدر المشرع السعودي نظام مكافحة التزوير، الذي وضع تعريفًا واضحًا لهذه الجريمة، وحدد صورها المختلفة، وبيّن العقوبات المترتبة على مرتكبيها، وذلك استنادًا إلى مبادئ الشريعة الإسلامية التي تعد المصدر الأساسي للتشريع في المملكة.

ويتميز النظام السعودي في تعامله مع جرائم التزوير بالتشدد في العقوبات، حيث يفرض عقوبات جنائية قاسية تشمل السجن والغرامات المالية، لا سيما في حالات التزوير التي تمس المستندات الرسمية، أو التي تؤثر على مصالح الأفراد والمجتمع. كما أن القضاء السعودي يتعامل بحزم مع قضايا التزوير، ويعتمد على وسائل الإثبات الحديثة، مثل الفحص الجنائي للمستندات، والتحليل الرقمي، والخبرات الفنية، لضمان كشف التلاعب وردع مرتكبيه.

وعلى الرغم من ذلك، فإن التزوير لا يزال يشكل تحديًا مستمرًا، خاصة في ظل تزايد استخدام التقنية الحديثة في الأعمال الإدارية والتجارية، وهو ما يفرض الحاجة إلى تطوير مستمر للقوانين والإجراءات. فعلى سبيل المثال، مع انتشار التوقيعات الإلكترونية، وظهور العقود الذكية، والوثائق الرقمية، أصبح من الضروري تبني أدوات قانونية وتقنية متطورة لحماية المعاملات الإلكترونية من التزوير، وضمان موثوقية المستندات الرقمية.

(1) د. عبد الرحمن بن علي القحطاني، التزوير في النظام السعودي: دراسة مقارنة

## التزوير في الأنظمة المقارنة

عند مقارنة النظام السعودي بالأنظمة القانونية الأخرى، نجد أن العديد من الدول قد وضعت قوانين متطورة لمكافحة التزوير، مع الأخذ في الاعتبار المستجدات التقنية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال:

- القانون الفرنسي يعاقب على التزوير بعقوبات جنائية صارمة، تصل إلى السجن لسنوات طويلة في حالات التزوير في المستندات الرسمية. كما يعتمد على التقنيات الحديثة في كشف التزوير، مثل التحليل البيومتري، والتوقيع الرقمي.
- القانون الأمريكي يجرم التزوير في مختلف المجالات، من التزوير في الوثائق الرسمية إلى التزوير في البيانات الرقمية، ويستخدم الذكاء الاصطناعي في كشف المستندات المزورة.
- القانون المصري يفرق بين التزوير في المحررات الرسمية والعرفية، ويشدد العقوبات في حالة التزوير الذي يؤدي إلى المساس بالحقوق المالية أو القانونية للأفراد.

على ضوء ما سبق، تبرز إشكالية هذا البحث في كيفية التكييف القانوني لجريمة التزوير وفقاً للنظام السعودي، ومدى كفاية التشريعات الحالية في مواجهة تطورات هذه الجريمة، لا سيما في ظل انتشار التزوير الإلكتروني. ومن هذا المنطلق، يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل التكييف القانوني لجريمة التزوير في النظام السعودي، من خلال دراسة النصوص القانونية والأحكام القضائية ذات الصلة.
2. مقارنة النظام السعودي بالأنظمة القانونية الأخرى، للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف في معالجة جريمة التزوير.
3. تقييم مدى كفاية العقوبات المقررة في مكافحة الجريمة، ومدى تأثيرها في تحقيق الردع العام والخاص.
4. استعراض آليات كشف التزوير في المملكة، وبيان مدى الحاجة إلى تطوير التشريعات لمواكبة المستجدات التكنولوجية.
5. اقتراح حلول قانونية وتقنية لتعزيز مكافحة التزوير في السعودية، بالاستفادة من التجارب الدولية الناجحة.

إن التزوير جريمة لا تقتصر آثارها على الأفراد فحسب، بل تمتد إلى المجتمع بأسره، لما تسببه من زعزعة للثقة في النظام القانوني والاقتصادي. لذلك، فإن التصدي لها يتطلب مقاربة متكاملة، تشمل التشريعات الرادعة، والأدوات التقنية الحديثة، والجهود القضائية المتخصصة. ومن هنا، يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على التكييف القانوني لجريمة التزوير في المملكة العربية السعودية، ومدى فاعلية الأنظمة القانونية القائمة في مواجهتها، مع تقديم مقترحات لتطوير التشريعات والإجراءات، بما يحقق الحماية القانونية للمستندات والمعاملات، ويعزز الثقة في النظام العدلي السعودي.

## المبحث الأول: التكليف القانوني لجريمة التزوير في النظام السعودي والأنظمة المقارنة

## المطلب الأول: مفهوم جريمة التزوير وأركانها

## أولاً: تعريف التزوير

"التزوير هو تغيير الحقيقة في بيان جوهري في محرر بإحدى الطرق التي نص عليها النظام تغييراً من شأنه أن يحدث ضرراً بالغير مع نية استعمال المحرر فيما زور من أجله".

ويعتبر التزوير هو تغيير الحقيقة عمداً في محرر رسمي أو عرفي بطريقة من شأنها أن تسبب ضرراً قانونياً بقصد استعماله كأنه صحيح. ويشمل التزوير أي وسيلة تُستخدم لخداع السلطات أو الأفراد لتحقيق مصلحة غير مشروعة<sup>(2)</sup>.

ويعرف التزوير أيضاً بأنه تغيير الحقيقة في محرر بقصد الغش وإحدى الطرق التي حددها القانون تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً علماً ان المشرع عرف التزوير تعريفاً مقارباً.

للتعريف الذي قدمه العلامة كارسون وجمهور الفقهاء حيث نص في المادة (286) ق.ع بقوله (تغيير الحقيقة بقصد الغش في سند أو وثيقة أو أي محرر آخر بإحدى الطرق المادية أو المعنوية التي بينها القانون تغييراً من شأنه إحداث ضرر بالمصلحة العامة أو بشخص من الأشخاص )

## تعريف التزوير في الفقه القانوني والشريعة الإسلامية:

التزوير في حقيقته هو جريمة نشأت مع نشوء الكتابة وتطورت بتطورها، وذلك بسبب تقهقر الأخلاق، وتراجع الضمان لكثير من الناس، وهي بذلك تخالف أحكام الشريعة الإسلامية التي جاءت لإحقاق الحق، وإعطاء كل ذي حق حقه، وعدم تعدي الغير على حق غيره<sup>(3)</sup>.

لذلك نتناول في هذا الباب تعريف التزوير في اللغة والشريعة والقانون، وكذلك أنواع التزوير فيهما، والمحركات بأنواعها.

## التزوير في الفقه القانوني يُعرف بأنه:

"تغيير الحقيقة في محرر رسمي أو عرفي بإحدى الوسائل التي يحددها القانون، وبقصد إحداث ضرر مادي أو معنوي أو قانوني بالغير".

ويشمل التزوير جميع صور التدليس التي تؤدي إلى تغيير مضمون المستندات بقصد الخداع وتحقيق مكاسب غير مشروعة. ويُعد التزوير من الجرائم المخلة بالثقة العامة، حيث يؤثر على مصداقية الوثائق والمعاملات القانونية.

## تعريف التزوير في الشريعة الإسلامية

في الفقه الإسلامي، لا يُستخدم مصطلح "التزوير" بصيغته الحديثة، ولكن الشريعة الإسلامية تعالج هذه الجريمة تحت مظلة التدليس، الغش، شهادة الزور، وانتحال الشخصية، وكلها أعمال محرمة شرعاً.

ويمكن تعريف التزوير في الشريعة الإسلامية بأنه: "تغيير الحقيقة بقصد الإضرار بالغير أو تحقيق مصلحة غير مشروعة، سواء كان ذلك بالكذب، أو التزوير في الوثائق، أو شهادة الزور، أو التلاعب بالأدلة".

وقد حرّمت الشريعة الإسلامية التزوير بأدلة من القرآن والسنة، منها:

## • قوله تعالى:

("وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ")<sup>(4)</sup> وهو تحذير من شهادة الزور التي تعد صورة من صور التزوير.

(2) د. محمود نجيب حسني الوسيط في شرح قانون العقوبات

(3) د. أحمد فتحي سرور دراسة التزوير في التشريع الجنائي

(4) (البقرة: 283)

## • حديث النبي ﷺ:

"ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، وكان منكناً فجلس وقال: ألا وقول الزور، ألا وشهادة الزور" (5)

وتتضمن أنواع التزوير: التوقيع تحت اسم شخص آخر إما على شيك أو على وصية أو عقد أو أوراق الهوية والشهادات العلمية وغيرها، وهي جريمة محرمة في الإسلام لما يترتب عليها من إبطال حق وإثبات باطل وقد قال تعالى: {فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ} [الحج: ٣٠].

وقد جاء الكلام عن جريمة التزوير في نظام مكافحة التزوير في المملكة العربية السعودية (6)، وجاء في إحدى عشرة مادة تبين تعريف جريمة التزوير المقصودة بالنظام والعقوبات المترتبة على المخالفات التي تضمنها النظام.

## الأركان العامة لجريمة التزوير (الركن المادي، الركن المعنوي):

## الركن الأول/ الركن المادي ويتمثل في أربعة عناصر:

١ /النشاط الإجرامي: وقيدته في التعريف: "كل تغيير للحقيقة" أي أنه: متى ما أثر فعل تغيير الحقيقة على المركز القانوني للغير كنا أمام جريمة تزوير.

٢ /طرق التزوير: وقيدته في التعريف: "بإحدى الطرق المنصوص عليها في هذا النظام" وهنا حصر لحقيقة التزوير على الطرق المنصوصة (7) دون غيرها، تطبيقاً لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات.

٣ /محل الجريمة: وقيدته في التعريف: "فيما يحميه النظام من محررٍ أو خاتمٍ أو علامةٍ أو طابعٍ". وقُصد بما يحميه النظام وصف كاشف لا قيد احترازي، وقد عرّف النظام في المادة (١) المحرر، والختم، والعلامة، والطابع.

٤ /الضرر: وقيدته في التعريف "وكان من شأن هذا التغيير أن يتسبب في ضرر مادي أو معنوي أو اجتماعي لأي شخص ذي صفة طبيعية أو اعتبارية" وهذا يعني أن المنظم اعتبر الضرر ركناً قائماً بذاته والواقع أن اعتبار الضرر ركناً قائماً بذاته، أو اعتباره عنصراً من عناصر الركن المادي أو اعتباره عنصر النتيجة في الركن المادي، ليس من شأنه ترتيب آثار مختلفة، فموقع الضرر من النموذج القانوني لجرائم التزوير أنه ضروري من أجل قيام الجريمة حيث يترتب على انتقائه عدم وجود جريمة التزوير.

## والضرر ينقسم إلى قسمين نوردتها على النحو التالي:

## القسم الأول: الضرر من حيث طبيعته ينقسم إلى:

الضرر المادي: وهو إلحاق مفسدة بالمال ونحوه، إما بإسقاط حق المضرور، أو جزء من حقوقه، أو تأخيرها، أو تحميل ذمته ما ليس حقاً عليه، وهذا النوع من الضرر المادي أكثر أنواع الضرر وقوعاً، مثل تزوير وثيقة بسداد الدين المستحق على صاحبه، أو التغيير فيها بنقص أو زيادة في ثمن المبيع.

الضرر المعنوي: وهو مفسدة تصيب الشخص في شرفه وكرامته، أو في حق من حقوقه غير المالية، وهو يكون أشد أثراً على المضرور من الضرر المادي، لتعلقه بالشرف والكرامة، ولحقوق العار بالمضرور، بخلاف الضرر المادي، ومن أمثله نسبة لقيط في دفتر المواليد إلى فتاة عذراء.

(5) صحيح البخاري وصحيح مسلم

(6) رقم 144 وتاريخ 26/11/1380 هـ

(7) في المادة (٢) النظام السعودي لمعاقبة التزوير

**القسم الثاني:** الضرر من حيث وقوعه ينقسم إلى:

**الضرر المحقق:** هو مفسدة وقعت بالفعل، أو أنها ستقع حتماً، ويسمى الأخير بالضرر المستقبلي.

ولا يقصد بالمحقق ما وقعت آثاره فحسب، بل يشمل ما قام سببه وإن تراخت آثاره كلها أو بعضها في المستقبل.

**الضرر المتوقع (المظنون):** فهو مفسدة يمكن حدوثها على سبيل الظن، أو الشك، أو ما يمكن وقوعه إما ظناً أو شكاً.

### الركن الثاني/ الركن المعنوي

يكون في حدث بسوء نية قصدا للاستعمال" أي أن الركن المعنوي لجريمة التزوير يشترط فيه القصد الجنائي الخاص وهو نية استعمال الشيء المزور، ولا يكفي القصد العام الذي يقوم بالعلم وإرادة النشاط والنتيجة المترتبة عليه، كما أن اعتبار النظام سوء النية في فعل التزوير، أدخل بذلك التزوير المعنوي: وهو الذي يقع بتغيير الحقيقة دون أن يترك ذلك أثراً يدرك بالحس، وهو لا يقع إلا وقت إنشاء المحرر، لذلك يصعب إثباته، بخلاف التزوير المادي؛ لأن إحداث فعل التزوير المادي (الظاهر) دليل على سوء النية.

بالإضافة إلى أن قصد الاستعمال: جمع فاعل التزوير والمستخدم له جمعا متسقاً؛ لأن القصد منتظم لهما بطرفيه: طرف التكوين، وطرف الفعل (الاستخدام).

- ✓ جرائم الرشوة والتزوير في النظام السعودي دراسة مقارنة بالشرعية الإسلامية وفقاً لأحدث التعديلات<sup>(8)</sup>
- ✓ شرح قانون العقوبات<sup>(9)</sup>
- ✓ تزوير المحررات<sup>(10)</sup>
- ✓ التزوير دراسة فقهية تطبيقية<sup>(11)</sup>
- ✓ الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية<sup>(12)</sup>

**صور التزوير (التزوير المادي، التزوير المعنوي):**

### أولاً: التزوير المادي

التزوير المادي هو التغيير الحسي والملموس في المحرر، بحيث يمكن الكشف عنه بالعين المجردة أو من خلال الفحص الفني. ويحدث هذا النوع من التزوير عند إدخال تعديلات مادية على المستند أو إنشائه بطريقة غير صحيحة.

أهم صور التزوير المادي:

#### 1. اصطناع محرر مزور بالكامل

- أن يقوم الجاني بإنشاء مستند جديد كلياً من العدم، منسوباً إلى جهة رسمية أو شخص آخر، دون أن يكون له أي أصل حقيقي.
- مثال: تزوير شهادة جامعية أو بطاقة هوية غير صادرة عن الجهة المختصة.

#### 2. تغيير المحررات الأصلية (الإدخال أو الإضافة أو الحذف)

(8) د. محمد بن براك الفوزان، مكتبة القانون والاقتصاد-الرياض، الطبعة الثالثة ١٤٤٢هـ-٢٠٢١م.

(9) فتوح عبد الله الشاذلي القسم الخاص، الإسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠٠٤م.

(10) دراسة فقهية تطبيقية، علي بن يوسف بن خميس الزهراني، إشراف الأستاذ الدكتور: عبد الله بن حمد الغطيميل، ١٤٢٨هـ، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى.

(11) أ.عبد المغني بن عبد الغني السلمي، بحث منشور في مجلة أبحاث تصدرها كلية التربية بالحديدة- جامعة الحديدة، العدد الخامس، (٢٠١٦م).

(12) سعود بن عبد العالي البارودي العتيبي، الطبعة الثانية -١٤٢٧هـ.

- إدخال تعديلات على محرر حقيقي بحيث يتغير معناه أو يفقد قيمته القانونية.
  - مثال: تغيير مبلغ مالي في شيك مصرفي من 1000 إلى 10000.
  - 3. وضع إمضاء أو ختم مزور
    - أن يقوم الجاني بتزوير توقيع شخص آخر أو استخدام ختم رسمي بشكل غير قانوني.
    - مثال: تزوير توقيع مدير شركة على عقد بيع عقار.
  - 4. المحو أو الإزالة أو الإتلاف الجزئي
    - إزالة أو طمس بعض البيانات في المستند، مما يؤدي إلى تغيير محتواه.
    - مثال: محو تاريخ انتهاء صلاحية في وثيقة رسمية لتمديد فاعليتها.
  - 5. التحشير (الإضافة بين السطور)
    - إضافة كلمات أو أرقام بعد إعداد المستند الأصلي بطريقة لا يلاحظها القارئ بسهولة.
    - مثال: إضافة اسم شخص إلى عقد شراكة بعد توقيع الأطراف الأصلية.
  - 6. التزوير بالتحريف الكيميائي أو الفني
    - استخدام مواد كيميائية لمحو أو تغيير النصوص والأختام الرسمية.
    - مثال: استخدام مواد خاصة لإزالة الحبر من الشيكات وإعادة كتابة قيمة جديدة.
- خصائص التزوير المادي:

- يعتمد على التلاعب المباشر بالمحرر.
- يمكن اكتشافه باستخدام الفحوص الفنية مثل الأشعة فوق البنفسجية أو التحليل الكيميائي.
- يشكل خطرًا كبيرًا على الثقة العامة في المحررات الرسمية.

### ثانيًا: التزوير المعنوي

التزوير المعنوي لا يعتمد على التغيير المادي في المحرر، بل يحدث عندما يتم إدخال معلومات كاذبة في مستند صحيح، مما يؤدي إلى تغيير مضمونه دون الحاجة إلى أي تعديل مادي.

أهم صور التزوير المعنوي:

1. تضمين بيانات كاذبة في محرر صحيح
  - تسجيل معلومات غير صحيحة في وثيقة رسمية، رغم أن الوثيقة سليمة من الناحية الشكلية.
  - مثال: تسجيل اسم شخص غير موجود في قائمة الناخبين.
2. تحريف الحقيقة عند تحرير الوثيقة
  - إعطاء بيانات خاطئة في محرر رسمي دون الحاجة إلى تعديل مادي.
  - مثال: طبيب يصدر تقريرًا طبيًا مزورًا يُثبت إصابة شخص غير مصاب.
3. إساءة استخدام السلطة في تحرير المستندات
  - استغلال الموظف لسلطته في إدخال بيانات غير صحيحة في المستندات الرسمية.
  - مثال: ضابط الأحوال المدنية يسجل مولودًا باسم أب غير والده الحقيقي.

## 4. التحريف في مضمون العقود والتقارير

- تغيير الاتفاقات أو الوقائع في العقود دون تعديل مادي.
- مثال: كاتب العدل يوثق عقد بيع على أنه تبرع رغم أنه عقد بيع حقيقي.

## خصائص التزوير المعنوي:

- يعتمد على التلاعب في البيانات وليس في الشكل المادي للمحرر.
- يصعب اكتشافه لأنه لا يترك أثرًا ماديًا ظاهرًا.
- يعتمد على سوء النية والقصد الاحتيالي في تغيير الحقيقة.

## المطلب الثاني: التكليف القانوني لجريمة التزوير في النظام السعودي

التزوير يعد من أهم الجرائم الخطيرة التي تمثل تهديدًا للنظام القانوني والاجتماعي في المملكة العربية السعودية. ويهدف التزوير إلى تغيير الحقائق بطرق غير قانونية لتحقيق مكاسب شخصية أو إلحاق الضرر بالآخرين. ويتضمن هذا السلوك الإجرامي تقنيات متنوعة مثل التلاعب بالمستندات، التوقيعات، والأختام. وأصبح التزوير يشمل أيضًا تزوير المعلومات الرقمية والوثائق الإلكترونية. ولحماية المجتمع والحفاظ على نزاهة النظام القانوني، وضع المشرع السعودي قوانين صارمة لمكافحة هذه الجريمة والحد من أثارها الضارة.

التكليف القانوني هو تحديد الطبيعة القانونية للفعل الجرمي وفقًا للأنظمة والتشريعات المعمول بها في المملكة العربية السعودية. وتُعد جريمة التزوير من الجرائم الكبرى التي تهدد الثقة العامة في المستندات الرسمية والعرفية، ولهذا عالجها النظام السعودي بتشريعات خاصة، مع فرض عقوبات صارمة على مرتكبيها.

والتزوير بحسب ما عرفته المادة الأولى من نظام التزوير السعودي، هو كل تغيير للحقيقة يرد على محرر رسمي أو عادي، أو على خاتم، أو علامة، أو طابع، ويحدث بسوء نية، يقصد فيه الجاني استعمال المحرر المزور بطريقة تؤدي لوقوع أضرار مادية أو معنوية أو اجتماعية لأي شخص ذي صفة طبيعية أو اعتبارية<sup>(13)</sup>.

## الأساس القانوني لجريمة التزوير في النظام السعودي

تعتمد جريمة التزوير في المملكة على عدد من التشريعات، أبرزها:

1. نظام مكافحة التزوير<sup>(14)</sup> والذي وضع الأسس العامة لتجريم التزوير وعقوباته.
2. نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية<sup>(15)</sup> والذي يعالج التزوير الإلكتروني.
3. نظام الإجراءات الجزائية، والذي يحدد آليات التحقيق والمحاكمة في قضايا التزوير.
4. اللوائح التنظيمية والقرارات الوزارية التي تحدد كيفية التعامل مع جرائم التزوير في المؤسسات المختلفة.

## التكليف القانوني لجريمة التزوير في النظام السعودي

الجريمة من حيث طبيعتها القانونية

- تُعد جريمة تزوير جنابة في حال كان التزوير في مستند رسمي أو كان له أثر بالغ في الإضرار بالمجتمع.
- تُعد جنحة إذا كان التزوير محدود الأثر أو في محرر عرفي لا يرتب التزامات قانونية خطيرة.

<sup>(13)</sup> جريمة التزوير في المستندات الرسمية وفقًا للنظام السعودي: دراسة تحليلية مقارنة مجلة الحقوق بجامعة الملك سعود.

<sup>(14)</sup> المرسوم الملكي رقم (114) لعام 1380هـ،

<sup>(15)</sup> المرسوم الملكي رقم (م/17) لعام 1428هـ،

## الركن المادي لجريمة التزوير

## الفعل:

يتجسد الفعل بكافة التصرفات المادية التي يقوم بها الجاني لتحريف وتزييف أحد المحررات الرسمية أو العادية. هذا الفعل يعكس نية الجاني في تغيير محتوى الوثيقة أو المحرر لتحقيق هدف غير مشروع.

## النتيجة الجرمية:

تتمثل النتيجة الجرمية في الوصول إلى تغيير الحقيقة وتحريفها عما هي عليه لتحقيق غايات مادية أو معنوية أو اجتماعية. هذا التحريف يؤثر على مصداقية الوثائق ويخلق واقعاً مزيفاً قد يؤدي إلى استغلال الآخرين أو إلحاق الضرر بهم.

## الرابطة السببية بين الفعل والنتيجة:

تتوافر الرابطة السببية إذا كانت النتيجة الجرمية ناتجة عن أفعال الجاني بشكل مباشر. إذا قام شخص آخر بالتزوير، واستعمل الجاني الورقة المزورة، فإن الجريمة لن تكون تزويراً، وإنما استعمال مزور، بشرط علم الجاني بأن الورقة مزورة. هذه الرابطة تحدد المسؤولية الجنائية وتفرق بين مرتكب التزوير والمستعمل للوثيقة المزورة.

## الركن المعنوي لجريمة التزوير في القانون السعودي :

يعد الركن المعنوي أحد العناصر الأساسية لجريمة التزوير، ويتألف من عنصرين هما النية الجرمية والقصد الجنائي.

## النية الجرمية:

النية الجرمية تتوافر لدى الجاني بمجرد علمه بأن الأفعال التي يقوم بها تشكل جريمة يعاقب عليها القانون. هذا العلم يكون مصحوباً بإرادة الجاني في ارتكاب الفعل رغم معرفته بعواقبه القانونية. بعبارة أخرى، الجاني يكون مدركاً للطبيعة غير القانونية لتصرفاته، ومع ذلك يقوم بها بسوء نية.

## القصد الجنائي:

القصد الجنائي يتوافر لدى الجاني عندما تتصرف إرادته لتحقيق النتيجة الجرمية من عملية التزوير. هذا يعني أن الجاني لا يكتفي فقط بمعرفة أن أفعاله غير قانونية، بل يسعى بشكل فعال إلى تغيير الحقائق لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية أو اجتماعية. القصد الجنائي يعكس تصميم الجاني على تحريف الحقائق واستغلال هذا التحريف لتحقيق أهدافه الشخصية. ونصت المادة الثانية من النظام الجزائي لجرائم التزوير الطرق التي تقع بها جرائم التزوير في السعودية وهي على النحو الآتي:

1. صنع محرر أو خاتم أو علامة أو طابع لا أصل له أو مقلد من الأصل أو محرف عنه.
2. تضمين المحرر خاتم أو توقيع أو بصمة أو علامة أو طابع لا أصل له أو مقلد من الأصل أو محرف عنه.
3. تضمين المحرر توقيع صحيح أو بصمة صحيحة حصل على أي منهما بطريق الخداع.
4. التغيير أو التحريف في محرر أو خاتم أو علامة أو طابع سواء وقع ذلك بطريق الإضافة أو الحذف أو الإبدال، أو الإلتاف الجزئي للمحرر الذي يغير من مضمونه.
5. التغيير في صورة شخصية في محرر، أو استبدال صورة شخص آخر بها.

6. تضمين المحرر واقعة غير صحيحة يجعلها تبدو واقعةً صحيحة، أو ترك تضمين المحرر واقعةً كان الفاعل عالم بوجود تضمينها فيه.

7. تغيير إقرار أولي الشأن الذي كان الغرض من تحرير المحرر إدراجه فيه.

8. إساءة استخدام توقيع أو بصمة على بياض أؤتمن عليه.

### نطاق التزوير في المستندات الرسمية وغير الرسمية.

المستندات الرسمية هي الوثائق الصادرة عن الجهات الحكومية أو المعتمدة قانونيًا، والتي تُستخدم لإثبات الحقوق أو الالتزامات أو الهوية الشخصية. يشمل التزوير في هذه المستندات تغيير الحقيقة بأي وسيلة غير مشروعة لتحقيق منافع غير قانونية أو للإضرار بالغير.

### أنواع المستندات الرسمية التي يمكن تزويرها:

1. الوثائق الثبوتية الشخصية:

- بطاقة الهوية الوطنية.
- جواز السفر.
- رخصة القيادة.
- الإقامات الخاصة بالمقيمين.

2. السجلات والوثائق الحكومية:

- شهادات الميلاد والوفاة.
- السجلات التجارية.
- التصاريح الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية.
- العقود الرسمية مثل عقود الزواج والتملك والرهن العقاري.

3. المحررات القضائية:

- الأحكام الصادرة عن المحاكم.
- المستندات والمرافعات القانونية.
- الوكالات الشرعية والقانونية.

4. المستندات المالية الرسمية:

- الأوراق النقدية والشيكات الرسمية.
- المستندات البنكية والضريبية الصادرة عن الجهات المختصة.

### طرق تزوير المستندات الرسمية:

1. التلاعب في البيانات الرسمية: تغيير الأسماء أو التواريخ أو الأرقام في السجلات والمستندات الرسمية.

2. تزوير التوقيعات والأختام الرسمية:

- تقليد توقيعات الموظفين الحكوميين أو المسؤولين الرسميين.
- تزوير الأختام والطوابع الرسمية للدولة.

## 3. اصطناع مستندات مزيفة بالكامل:

- إنشاء بطاقات هوية أو شهادات ميلاد غير حقيقية.
- تزوير جوازات السفر وتأشيرات الدخول.

## 4. التعديل في المستندات الأصلية بعد صدورها: تغيير محتويات العقود أو الشهادات الرسمية بعد التوقيع عليها.

## التزوير في المستندات غير الرسمية

المستندات غير الرسمية هي الوثائق التي لا تصدر عن جهات حكومية ولكن تُستخدم لإثبات الحقوق والالتزامات بين الأفراد أو الشركات، مثل العقود العرفية أو الإيصالات التجارية.

أنواع المستندات غير الرسمية التي يمكن تزويرها:

## 1. العقود التجارية والخاصة:

- عقود البيع والشراء بين الأفراد أو الشركات.
- عقود الإيجار والعقود الخاصة بالاستثمارات.

## 2. إيصالات وفواتير الدفع:

- الفواتير المزورة للاحتيال على الجهات الضريبية أو الشركات.
- إيصالات الدفع المزيفة في التعاملات التجارية.

## 3. التقارير والوثائق الطبية الخاصة:

- تقارير الإجازات المرضية المزورة للحصول على مزايا غير مستحقة.
- تزوير وصفات الأدوية أو نتائج الفحوصات الطبية.

## 4. تزوير التوقيعات في المستندات الخاصة:

- تزيف توقيع شخص آخر على عقد أو اتفاقية دون علمه.
- استخدام التوقيع على بياض بشكل غير قانوني.

## طرق تزوير المستندات غير الرسمية:

1. إضافة أو حذف أو تغيير بيانات في عقد أو محرر عرفي.
2. استخدام توقيع مزيف أو بصمة غير صحيحة.
3. تحريف البيانات الموجودة في مستند خاص بعد توقيعه.
4. إنشاء مستند وهمي بالكامل بهدف الاحتيال.

الجهود الحكومية في مكافحة تزوير المستندات في المملكة العربية السعودية للتصدي لجرائم التزوير، تعتمد المملكة عدة استراتيجيات، منها:

## 1. تطوير الأنظمة والتشريعات:

- تحديث قوانين مكافحة التزوير لتشمل المستندات الإلكترونية والجرائم الرقمية.
- فرض عقوبات صارمة على كل من يشارك في التزوير أو يتعاون مع المزيورين.

## 2. تعزيز الرقابة والتدقيق:

- استخدام أنظمة إلكترونية متقدمة للتحقق من صحة الوثائق.
  - زيادة التدقيق في الوثائق الحكومية والمصرفية لمنع أي تزوير.
3. استخدام التكنولوجيا الحديثة للكشف عن التزوير:

- تطبيق التوقيع الإلكتروني والتوثيق الرقمي.
- اعتماد الذكاء الاصطناعي في كشف الوثائق المزورة.

#### 4. التعاون بين الجهات المختصة:

- تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية لكشف التزوير.
- تعزيز التعاون مع البنوك والمؤسسات المالية لمكافحة الاحتيال المالي.

#### 5. رفع مستوى الوعي المجتمعي:

- تنظيم حملات توعوية لتعريف الأفراد بخطورة التزوير وآثاره القانونية.
- تشجيع المواطنين على الإبلاغ عن أي حالات تزوير.

### المطلب الثالث: التكليف القانوني لجريمة التزوير في الأنظمة المقارنة

#### أولاً: التكليف القانوني لجريمة التزوير في النظام السعودي

- في المملكة العربية السعودية، تعتمد جريمة التزوير على نظام مكافحة التزوير<sup>(16)</sup>، بالإضافة إلى نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية عند التزوير الإلكتروني.
- التزوير يُعرف بأنه تغيير الحقيقة في مستند رسمي أو عرفي بقصد الغش أو الإضرار بالغير، أو تحقيق منفعة غير مشروعة.
- النظام السعودي يُصنف التزوير إلى نوعين رئيسيين:

#### 1. التزوير المادي: مثل اصطناع المستندات أو التعديل عليها.

#### 2. التزوير المعنوي: مثل الإدلاء بمعلومات غير صحيحة في مستند رسمي دون تعديل مادي.

- العقوبات تتراوح بين السجن لمدة تصل إلى 10 سنوات، والغرامة حتى مليون ريال سعودي، بحسب طبيعة الجريمة والمستند المزور.

#### ثانياً: التكليف القانوني لجريمة التزوير في القانون المصري

- يُعرف قانون العقوبات المصري التزوير بأنه تغيير الحقيقة في محرر رسمي أو عرفي بإحدى الوسائل المحددة قانوناً، متى كان من شأنه الإضرار بالغير<sup>(17)</sup>.
- يتم تصنيف التزوير وفقاً لعدة معايير، منها:

#### 1. التزوير في المحررات الرسمية (مثل جوازات السفر، السجلات الحكومية).

#### 2. التزوير في المحررات العرفية مثل العقود، الإيصالات.

#### 3. التزوير المعنوي مثل التلاعب في محتوى المستندات دون تغيير مادي

<sup>(16)</sup> الصادر بالمرسوم الملكي رقم (114) لعام 1380هـ.

<sup>(17)</sup> قانون مكافحة الجرائم المصري (المواد 211-222)

- العقوبات تختلف حسب الفاعل وطبيعة المستند:
  - إذا كان الفاعل موظفًا عامًا، تكون العقوبة مشددة تصل إلى السجن المؤبد إذا استُخدم التزوير في تحقيق منفعة غير مشروعة.
  - في الحالات العادية، العقوبة تصل إلى 10 سنوات مع الأشغال الشاقة.

#### ثالثًا: التكليف القانوني لجريمة التزوير في القانون الإماراتي

- يُعرّف التزوير بأنه تغيير الحقيقة في مستند رسمي أو عرفي بإحدى الطرق غير المشروعة، بقصد استخدامه للإضرار بالغير أو لتحقيق منفعة شخصية<sup>(18)</sup>.
- يعاقب القانون الإماراتي على التزوير بعقوبات متفاوتة حسب نوع التزوير:
  1. التزوير في المحررات الرسمية: عقوبة تصل إلى 15 سنة سجن.
  2. التزوير في المحررات العرفية: عقوبة تصل إلى 5 سنوات سجن.
  3. التزوير الإلكتروني وفقًا لقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية: غرامات تصل إلى 3 ملايين درهم والسجن حتى 10 سنوات.
- يشدد القانون الإماراتي العقوبات إذا كان الجاني موظفًا عامًا، حيث يُضاف العزل من الوظيفة إلى العقوبة الأساسية.

#### رابعًا: التكليف القانوني لجريمة التزوير في القانون الفرنسي

- يتم تعريف التزوير على أنه تغيير غير مشروع في مستند، يؤدي إلى إلحاق ضرر قانوني أو مادي بأحد الأطراف<sup>(19)</sup>.
- يتم تصنيف التزوير وفقًا لعدة معايير:
  1. التزوير في المستندات العامة أو الرسمية: عقوبة تصل إلى 10 سنوات سجن وغرامة 150,000 يورو.
  2. التزوير في المستندات الخاصة: عقوبة تصل إلى 3 سنوات سجن وغرامة 45,000 يورو.
  3. التزوير الإلكتروني: عقوبة تصل إلى 7 سنوات سجن وغرامة 100,000 يورو.
- يتم تشديد العقوبات إذا كان الجاني موظفًا عامًا أو استخدم التزوير لتحقيق مكاسب مالية كبيرة.

#### خامسًا: التكليف القانوني لجريمة التزوير في القانون الإنجليزي

- يُعرّف قانون التزوير الإنجليزي لعام 2006 (Fraud Act 2006) التزوير بأنه تقديم معلومات كاذبة عمدًا، أو تغيير مستند قانوني بهدف الاحتيال أو الإضرار بالغير.
- يعتمد التكليف القانوني في القانون الإنجليزي على مفهوم الاحتيال بالتزوير (Fraud by False Representation)، الذي يشمل:
  1. التزوير المادي: مثل تزوير التوقيعات أو تغيير البيانات في المستندات الرسمية.

<sup>(18)</sup> وفقًا للقانون الاتحادي رقم (3) لعام 1987 (قانون العقوبات الإماراتي)،

<sup>(19)</sup> وفقًا للمادة 441 من قانون العقوبات الفرنسي

2. التزوير المعنوي: مثل تقديم معلومات كاذبة دون تعديل مادي في المستندات.

3. التزوير الإلكتروني: مثل التلاعب في البيانات الرقمية أو استخدام تقنيات التزييف العميق (Deepfake) لخداع الجهات الرسمية.

• العقوبات في القانون الإنجليزي تصل إلى 10 سنوات سجن، وغرامات مالية غير محدودة حسب طبيعة الجريمة.

### تعريف التزوير في القانون الأمريكي

يُعرّف التزوير في القانون الأمريكي بأنه التغيير أو التعديل غير القانوني في مستند أو كتابة بهدف الخداع أو تحقيق مكاسب غير مشروعة أو الإضرار بالغير. وهذا يشمل:

- تزوير التوقيعات.
- إنشاء مستندات مزورة بالكامل.
- تغيير البيانات أو الأرقام في المستندات الرسمية أو التجارية.
- استخدام مستند مزور مع العلم بتزويره.
- التزوير الإلكتروني، بما في ذلك الاحتيال عبر الإنترنت.

### الأساس القانوني لجريمة التزوير في الولايات المتحدة

• إضافةً إلى القوانين الفيدرالية، فإن كل ولاية لديها قوانينها الخاصة المتعلقة بالتزوير، مثل قانون العقوبات لولاية نيويورك، وقانون العقوبات لولاية كاليفورنيا<sup>(20)</sup>.

### ثانيًا: التكليف القانوني لجريمة التزوير في النظام الأمريكي

يتم تصنيف التزوير في الولايات المتحدة بناءً على عدة معايير، منها:

#### 1. التزوير من حيث نوع المستند المزور

• تزوير المستندات الحكومية: مثل جوازات السفر، الهويات الرسمية، العملات الورقية، والشيكات الصادرة عن الحكومة.

- تزوير المستندات التجارية: مثل العقود، الشيكات البنكية، السندات، وبطاقات الائتمان.
- التزوير الإلكتروني: مثل تعديل البيانات في أنظمة الكمبيوتر أو الاحتيال عبر الإنترنت.

#### 2. التزوير من حيث الطريقة المستخدمة

- التزوير المادي تغيير مادي في الوثيقة، مثل إضافة توقيع مزور أو تغيير المعلومات المكتوبة.
- التزوير المعنوي: تقديم معلومات كاذبة دون تعديل مادي في المستند.

#### 3. التزوير من حيث الجريمة والعقوبة

• جنائية: إذا كان التزوير متعلقًا بمستندات حكومية، أو تسبب في خسائر مالية كبيرة، أو تم في إطار عصابة إجرامية، فإنه يُعامل كجنائية وعقوبته تصل إلى 20 عامًا في السجن الفيدرالي.

(<sup>20</sup>) 18 من القانون الجنائي الأمريكي. (U.S. Code, Title 18, Section 471-514)

- **جُنحة:** في حالات التزوير البسيط (مثل تقديم شهادة مدرسية مزورة دون إضرار مالي كبير)، تكون العقوبة أخف، مثل السجن لمدة تصل إلى سنة وغرامة مالية.

ثالثاً: العقوبات المقررة لجريمة التزوير في القانون الأمريكي

### 1. العقوبات الفيدرالية (Federal Law)

بموجب العنوان 18 من القانون الجنائي الأمريكي، يتم فرض عقوبات صارمة على التزوير، مثل:

- تزوير العملات أو المستندات الحكومية: السجن حتى 20 عامًا وغرامات تصل إلى 250,000 دولار.
- تزوير المستندات التجارية: السجن حتى 10 سنوات، وغرامات تصل إلى 100,000 دولار.
- تزوير جوازات السفر أو الهويات: السجن حتى 15 عامًا.
- التزوير الإلكتروني: تصل العقوبة إلى 10 سنوات سجن وغرامات تصل إلى 500,000 دولار<sup>(21)</sup>.

### 2. العقوبات وفق قوانين الولايات (State Laws)

تختلف العقوبات حسب كل ولاية، فمثلاً:

- في كاليفورنيا، يُعاقب على التزوير بالسجن حتى 3 سنوات إذا كان المبلغ المتلاعب فيه أقل من 950 دولارًا، وبالسجن حتى 6 سنوات إذا تجاوز المبلغ ذلك.
- في نيويورك، التزوير في المستندات الرسمية يُعتبر جناية من الدرجة الأولى، وعقوبته تصل إلى 15 سنة سجن.
- في تكساس، التزوير الذي يسبب أضرارًا مالية كبيرة قد يؤدي إلى السجن حتى 10 سنوات.

### رابعاً: طرق كشف التزوير في الولايات المتحدة

تستخدم الجهات الأمريكية عدة وسائل للكشف عن التزوير، ومنها:

#### 1. التحليل الفني للمستندات

- التحقق من الأحبار والورق والتواقيع باستخدام المختبرات الجنائية.
- استخدام الأشعة فوق البنفسجية للكشف عن التعديلات المخفية.

#### 2. الفحص الإلكتروني

- تحليل بيانات التزوير الإلكتروني باستخدام برامج الذكاء الاصطناعي.
- تتبع المعاملات المالية المشبوهة عبر البنوك والأنظمة المصرفية.

#### 3. التعاون مع الوكالات الفيدرالية

- مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) يتعامل مع التزوير واسع النطاق.
- وزارة الخزانة الأمريكية تتعامل مع تزوير العملات والشيكات الحكومية.
- وزارة الأمن الداخلي تراقب تزوير جوازات السفر والهويات.

<sup>(21)</sup> وفقاً لقانون الاحتيال والاعتداء الإلكتروني (Computer Fraud and Abuse Act - CFAA) ،

## خامسًا: قضايا مشهورة في التزوير في الولايات المتحدة

## 1. قضية فرانك أباغنيل (Frank Abagnale)

- أحد أشهر المحتالين في تاريخ الولايات المتحدة، زوّر شيكات بملايين الدولارات في الستينيات.
- تم اعتقاله وحُكم عليه بالسجن، ثم عمل لاحقًا مع مكتب التحقيقات الفيدرالي لمكافحة التزوير.
- قصته تحولت إلى فيلم هوليوودي شهير: **Catch Me If You Can**.

## 2. قضية تزوير الانتخابات في 2020

- تم التحقيق في مزاعم تزوير بطاقات الاقتراع أثناء الانتخابات الرئاسية لعام 2020، وأكدت التحقيقات الرسمية عدم وجود تزوير واسع النطاق يؤثر على النتائج.

## 3. قضايا التزوير الإلكتروني والاحتيال المالي

- تم القبض على العديد من مجرمي الإنترنت الذين زوّروا هويات إلكترونية واستخدموا بطاقات ائتمان مسروقة.
- في 2018، تم تفكيك شبكة احتيال إلكتروني زوّرت هويات بنكية وسرقت أكثر من 100 مليون دولار.

## سادسًا: الوقاية من جرائم التزوير في الولايات المتحدة

## 1. تشديد العقوبات القانونية

- يتم تحديث القوانين بشكل مستمر لمواكبة تقنيات التزوير الحديثة.
- يتم فرض عقوبات صارمة على مزوري الوثائق الحكومية والبنكية.

## 2. تطوير التقنيات الأمنية

- استخدام التوقيعات الرقمية لمنع التزوير الإلكتروني.
- تطوير وسائل تحقق بيومترية مثل بصمات الأصابع والتعرف على الوجه.

## 3. تعزيز الرقابة المالية

- مراقبة التحويلات المالية المشبوهة بالتعاون مع المؤسسات البنكية.
- تطبيق قوانين مكافحة غسل الأموال لمنع استخدام المستندات المزورة.

## المبحث الثاني: الأحكام والعقوبات المقررة لجريمة التزوير في النظام السعودي والأنظمة المقارنة

## المطلب الأول: العقوبات المقررة لجريمة التزوير في النظام السعودي

## العقوبات المقررة لجريمة التزوير في النظام السعودي

حدد النظام السعودي عقوبات صارمة للتزوير، تختلف بحسب طبيعة الجريمة والمستند المزور:

وفق النظام الجزائي لجرائم التزوير تتعدد أنواع العقوبات التي تقع على مرتكبي جريمة التزوير في السعودية باختلاف الطريقة التي استخدمت في التزوير:

## عقوبة تزوير خاتم ملكي:

بحيث يعاقب من زور خاتم الدولة، أو خاتم الملك أو ولي العهد أو رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه، أو خاتم الديوان الملكي أو ديوان ولي العهد، بالسجن من ثلاثة إلى عشرة سنوات وبغرامة لا تزيد على مليون ريال سعودي. (22)

## عقوبة تزوير خاتم جهة عامة:

يعاقب بموجب المادة الرابعة بالسجن من سنة إلى سبع سنوات وبغرامة لا تزيد على سبعمائة ألف ريال سعودي، كل من زور خاتماً أو علامةً منسوبة إلى جهة عامة، أو إلى أحد موظفيها بصفته الوظيفية، أو زور خاتم أو علامة لها حجية في المملكة عائدة لأحد أشخاص القانون الدولي العام أو لأحد موظفيه بصفته الوظيفية.

## عقوبة تزوير خاتم جهة غير عامة:

يعاقب كل من زور خاتم جهة غير عامة بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثمائة ألف ريال سعودي، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وذلك بموجب المادة الخامسة من النظام الجزائي لجرائم التزوير.

## عقوبة تزوير طابع:

يعاقب كل من زور طابع بموجب المادة السادسة من النظام الجزائي لجرائم التزوير، بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات، وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال سعودي، مع إلزامه بدفع ما فوته على الخزينة العامة من مبالغ.

## عقوبة تزوير إعادة استعمال طابع:

تكون عقوبة من أعاد استعمال طابع سبق تحصيل قيمته، السجن مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، وبغرامة لا تزيد على ثلاثين ألف ريال سعودي، أو بإحدى هاتين العقوبتين، مع إلزامه بدفع ما فوته على الخزينة العامة من مبالغ، وذلك وفق المادة السابعة من النظام الجزائي لجرائم التزوير.

## عقوبة تزوير محرر جهة عامة:

أما في حالة تزوير محرر منسوب إلى جهة عامة أو أحد موظفيها بصفته الوظيفية، أو إلى أحد أشخاص القانون الدولي العام أو أحد موظفيه بصفته الوظيفية إذا كان للمحرر حجية في المملكة، فتكون عقوبة مرتكبها بموجب المادة الثامنة من ذات النظام، السجن من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال سعودي (23).

## عقوبة تزوير محرر عرفي:

يعاقب كل من زور محرر عرفي بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثمائة ألف ريال سعودي، أو

(22) بموجب المادة الثالثة من نظام عقوبات التزوير السعودي

(23) د. خالد بن عبد الرحمن العتيبي، مكافحة التزوير في النظام السعودي: بين النظرية والتطبيق.

بإحدى هاتين العقوبتين، وذلك وفق المادة التاسعة من النظام الجزائي لجرائم التزوير.

عقوبة التزوير الإلكتروني والمعلوماتي

وفقاً لنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، يُعاقب المزور إلكترونياً بالسجن لمدة تصل إلى 5 سنوات، وغرامة تصل إلى 3 ملايين ريال سعودي.

عقوبة الشروع في التزوير

يُعاقب من يشرع في التزوير بنصف العقوبة المقررة للجريمة التامة.

عقوبة التزوير في الشهادات العلمية

تُفرض غرامة تصل إلى مليون ريال سعودي، والسجن لمدة تصل إلى 6 أشهر لمن يثبت تزويره لشهادة دراسية.

عقوبة التزوير المشددة في القانون السعودي

عقوبة تزوير محرر ملكي:

نصت المادة العاشرة من النظام الجزائي لجرائم التزوير بأنه يعاقب كل من زور محرر منسوب إلى الملك، أو ولي العهد، أو رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، بالسجن من ثلاث إلى عشر سنوات وبغرامة لا تزيد على مليون ريال سعودي.

عقوبة تزوير سندات أو أوراق قِيمة:

تكون عقوبة كل من زور سندات أو أوراق ذات قيمة مما تصدره الخزينة العامة وفق المادة الحادية عشرة، السجن من سنتين إلى سبع سنوات وبغرامة لا تزيد على مليون ريال سعودي، مع إلزامه بدفع ما فوته على الخزينة العامة.

عقوبة تزوير الموظف لمحرر:

وفق المادة الثانية عشرة من النظام، يعاقب كل موظف عام زور محرر مما يختص بتحريره بالسجن من سنة إلى سبع سنوات وبغرامة لا تزيد على سبعمائة ألف ريال سعودي.

عقوبة تزوير أوراق تجارية أو مالية:

نصت المادة الثالثة عشرة أن كل من زور أوراق تجارية أو مالية أو الأوراق الخاصة بالمصارف، أو وثائق تأمين، يعاقب بالسجن من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على أربعمائة ألف ريال سعودي.

عقوبة التزوير المخففة وفق القانون السعودي

عقوبة تزوير تقرير أو شهادة طبية:

لقد بينت المادة الرابعة عشرة من النظام الجزائي لجرائم التزوير أنه يعاقب كل من زور أو منح بحسب اختصاصه تقرير أو شهادة طبية على خلاف الحقيقة مع علمه بذلك، بالسجن مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة ألف ريال سعودي، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

عقوبة تزوير أوراق إجابات الاختبارات:

تكون عقوبة كل مختص زور في أوراق إجابات الاختبارات الدراسية أو بيانات رصد نتائجها وفق المادة الخامسة عشرة، السجن مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على ستين ألف ريال سعودي، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

**عقوبة تزوير محرر معد لإثبات حضور الموظفين:**

أما كل من زور في محرر معد لإثبات حضور الموظف إلى عمله أو انصرافه منه، فيعاقب بموجب المادة السادسة عشرة بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على ثلاثين ألف ريال سعودي، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

**الصور الملحقة لجريمة التزوير في القانون السعودي****عقوبة تزوير حكم أو وكالة قضائية:**

تنص المادة السابعة عشرة من النظام الجزائي لجرائم التزوير في المملكة العربية السعودية على ما يلي: كل من استخدم حكماً أو أمراً قضائياً أو وكالة صادرة من جهة مختصة انتهت صلاحيتها، وكان عالماً بذلك وقاصداً الإيهاًم بأنها لا تزال سارية المفعول، وترتب على هذا الاستخدام إثبات حق أو إسقاطه أو حدوث ضرر للغير، يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة ألف ريال سعودي، أو بإحدى هاتين العقوبتين. هذا يعني أن الشخص الذي يعرف أن الوثيقة القضائية أو الوكالة قد انتهت صلاحيتها ويستخدمها بشكل متعمد لإيهاًم الآخرين بأنها ما زالت صالحة ويترتب على ذلك ضرر أو إثبات حق أو إسقاطه، يكون معرضاً للعقوبة بالسجن أو الغرامة المالية.

**عقوبة تزوير الوثائق التاريخية:**

وفقاً للمادة الثامنة عشرة من النظام الجزائي لجرائم التزوير في المملكة العربية السعودية، فإن عقوبة تزوير الوثائق التاريخية هي السجن لمدة لا تتجاوز ثمانية أشهر، وبغرامة لا تزيد على ثمانين ألف ريال سعودي، أو بإحدى هاتين العقوبتين. هذا يعني أن الشخص الذي يقوم بتزوير وثيقة تاريخية يكون عرضة للعقوبة بالسجن أو الغرامة المالية وفقاً للحدود التي نصت عليها هذه المادة.

**عقوبة الشروع في التزوير في القانون السعودي**

1. تنص المادة العشرون من النظام الجزائي لجرائم التزوير في المملكة العربية السعودية على أن الشخص الذي يشرع في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في النظام يعاقب بما لا يتجاوز نصف الحد الأقصى للعقوبة المقررة لتلك الجريمة. بمعنى آخر، إذا كانت العقوبة المقررة لجريمة معينة هي السجن لمدة سنة والغرامة مائة ألف ريال سعودي، فإن الشخص الذي يشرع في ارتكاب هذه الجريمة قد يُعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز خمسين ألف ريال سعودي<sup>(24)</sup>.

2. تنص المادة الحادية والعشرون من النظام الجزائي لجرائم التزوير في المملكة العربية السعودية على أن كل من اشترك بطريق الاتفاق أو التحريض أو المساعدة في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في النظام، يعاقب بالعقوبة نفسها المقررة لتلك الجريمة. هذا يعني أن الشخص الذي يتفق أو يحرض أو يساعد في ارتكاب جريمة تزوير، يعاقب بنفس العقوبة المقررة لمن ارتكب الجريمة فعلياً.

**طرق كشف التزوير في النظام السعودي**

تستخدم الجهات المختصة في المملكة عدة وسائل لكشف التزوير، منها:

**1. الفحص الفني للمستندات**

- التحقق من الخطوط والأختام والأوراق الأصلية.
- استخدام تقنيات الكشف عن الحبر والطبقات المخفية.

**2. التحليل الرقمي للتزوير الإلكتروني**

(24) د. عبد الله بن عبد الرحمن الحسن، التزوير في النظام السعودي: دراسة تحليلية.

- استخدام برامج تحليل البيانات لكشف التعديلات الرقمية في المستندات.

### 3. التعاون بين الجهات الحكومية

- الجهات المختصة مثل وزارة الداخلية، هيئة مكافحة الفساد، ووزارة العدل تعمل على تتبع حالات التزوير واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المزورين.

#### كيفية الإغفاء من عقوبة التزوير في القانون السعودي

1. وفقاً للمادة الخامسة والعشرين من النظام الجزائي لجرائم التزوير في المملكة العربية السعودية، يحق للمحكمة المختصة أن تحكم بالإغفاء من عقوبة جرائم التزوير لكل من بادر من الجناة بالإبلاغ عن جريمته قبل اكتشافها واستعمال المزور. بمعنى آخر، إذا قام الشخص المتورط في جريمة تزوير بالإبلاغ عن جريمته للسلطات المختصة قبل أن تُكتشف الجريمة وقبل استخدام الوثيقة المزورة، يمكن للمحكمة أن تعفيه من العقوبة المقررة لهذه الجريمة.

2. وفقاً للمادة الخامسة والعشرين من النظام الجزائي لجرائم التزوير في المملكة العربية السعودية، يحق للمحكمة المختصة أيضاً أن تعفي الجاني من العقوبة حتى بعد اكتشاف الجريمة إذا قام بإرشاد السلطات إلى باقي الجناة وسهل عملية القبض عليهم. هذا يعني أن الشخص الذي يتورط في جريمة تزوير يمكن أن يحصل على إغفاء من العقوبة إذا تعاون مع السلطات بشكل فعال بعد اكتشاف الجريمة، وساعد في القبض على المشاركين الآخرين في الجريمة.

#### عقوبة التزوير على المنشآت العاملة في السعودية

تنص المادة الثالثة والعشرون من النظام الجزائي لجرائم التزوير في المملكة العربية السعودية على أنه تُعاقب كل منشأة خاصة تعمل في المملكة ثبت أن مديرها أو أحد منسوبيها ارتكب جريمة تزوير لمصلحتها وبعلم منها، بغرامة لا تزيد على عشرة ملايين ريال سعودي، وبالحرمان من التعاقد من سنتين إلى خمس سنوات مع أي جهة عامة. وذلك دون الإخلال بأي عقوبة نص عليها النظام الجزائي لجرائم التزوير في حق الشخص ذي الصفة الطبيعية مرتكب الجريمة. هذا يعني أن المنشأة الخاصة يمكن أن تواجه عقوبات شديدة تشمل غرامة مالية كبيرة وحظرًا من التعاقد مع الجهات العامة لفترة محددة إذا ثبت تورطها في جريمة تزوير من خلال أحد منسوبيها أو مديرها.

#### كيفية الوقاية من جرائم التزوير في السعودية

لحد من انتشار التزوير، تطبق المملكة استراتيجيات متعددة تشمل:

##### 1. استخدام التقنيات الحديثة

- التوقيع الإلكتروني والتشفير الرقمي لضمان أمن المستندات.
- الاعتماد على البصمات البيومترية في الوثائق الرسمية.

##### 2. تشديد العقوبات

- تطبيق العقوبات المشددة لردع المجرمين وتقليل دوافع التزوير.

##### 3. التوعية المجتمعية

- نشر الوعي القانوني حول خطورة التزوير والعقوبات المترتبة عليه.

##### 4. تعزيز الرقابة الداخلية

- فرض رقابة صارمة على الجهات التي تصدر الوثائق الرسمية.

## المطلب الثاني: العقوبات المقررة لجريمة التزوير في الأنظمة المقارنة

تختلف العقوبات المقررة لجريمة التزوير من دولة إلى أخرى بناءً على طبيعة النظام القانوني ومدى تشديد التشريعات العقابية لمواجهة هذه الجريمة

أولاً: العقوبات في القانون الفرنسي

يعتبر القانون الفرنسي التزوير (Faux et usage de faux) جريمة خطيرة تُعاقب وفقاً لعدة مواد قانونية في قانون العقوبات الفرنسي (Code pénal) (25)

## 1. التزوير في المستندات الرسمية

• إذا كان التزوير في وثيقة رسمية أو إدارية (مثل جوازات السفر، البطاقات الوطنية، العقود الرسمية)

○ العقوبة: السجن حتى 10 سنوات + غرامة تصل إلى 150,000 يورو.

○ إذا كان الجاني موظفاً عاماً واستغل منصبه في التزوير، تزداد العقوبة إلى 15 سنة سجن.

## 2. التزوير في المستندات العرفية (الخاصة)

• إذا تم تزوير وثيقة غير رسمية (مثل العقود بين الأفراد أو الشهادات الخاصة)

○ العقوبة: السجن حتى 3 سنوات + غرامة تصل إلى 45,000 يورو.

## 3. استخدام المستندات المزورة

• يعاقب القانون الفرنسي على استخدام وثيقة مزورة بنفس العقوبة المقررة لجريمة التزوير، حتى لو لم يكن المستخدم هو من قام بالتزوير.

## 4. تزوير الشيكات والوثائق المصرفية

• تزوير الشيكات يعاقب عليه بالسجن حتى 7 سنوات + غرامة تصل إلى 100,000 يورو.

## 5. التزوير الإلكتروني والمعلوماتي

• تزوير البيانات الرقمية أو انتحال الهوية الإلكترونية يعاقب عليه بالسجن حتى 5 سنوات + غرامة تصل إلى 75,000 يورو.

ثانياً: العقوبات في القانون الأمريكي

تختلف عقوبات التزوير في الولايات المتحدة الأمريكية حسب القوانين الفيدرالية وقوانين الولايات، ولكن بشكل عام، تُعد جريمة التزوير من الجرائم الفيدرالية الخطيرة التي تُعاقب بعقوبات صارمة وفقاً لـ القانون الجنائي الفيدرالي الأمريكي (U.S. Code, Title 18, Sections 471-492).

## 1. تزوير الوثائق الحكومية والرسمية

• يشمل جوازات السفر، رخص القيادة، شهادات الميلاد، والتقارير الحكومية.

• العقوبة: السجن حتى 15 سنة + غرامة مالية قد تصل إلى 250,000 دولار.

## 2. تزوير الأموال (تزييف العملات)

(25) المواد 441-1 إلى 441-12.

- تعتبر جريمة تزوير الدولار الأمريكي من أخطر الجرائم الفيدرالية.
  - العقوبة: السجن حتى 20 سنة + غرامة تصل إلى 500,000 دولار.
  - 3. تزوير الشهادات والمستندات المصرفية
    - تزوير الشيكات، الفواتير، العقود المالية.
    - العقوبة: السجن حتى 10 سنوات + غرامة تصل إلى 250,000 دولار.
  - 4. تزوير التوقيعات والاحتيايل باستخدام الهوية
    - يشمل استخدام توقيع مزور في العقود والتعاملات الرسمية.
    - العقوبة: السجن حتى 5 سنوات + غرامة تصل إلى 100,000 دولار.
  - 5. التزوير الإلكتروني (Cyber Fraud & Identity Theft)
    - يشمل التلاعب بالبيانات الرقمية، تزوير التوقيعات الإلكترونية، وسرقة الهوية الإلكترونية.
    - العقوبة: السجن حتى 20 سنة إذا كان التزوير يتعلق بسرقة الهوية في معاملات مالية.
- ثالثاً: العقوبات في القانون المصري
- وتختلف العقوبة حسب نوع المستند المزور. (26)
1. التزوير في المحررات الرسمية
    - العقوبة: السجن المؤبد إذا كان الجاني موظفًا عامًا واستغل وظيفته في التزوير.
    - في الحالات الأخرى، تكون العقوبة السجن المشدد من 3 إلى 10 سنوات.
  2. التزوير في المحررات العرفية (الخاصة)
    - العقوبة: الحبس حتى 3 سنوات + غرامة مالية تحددها المحكمة.
  3. استخدام المستندات المزورة
    - كل من يستخدم مستنداً مزوراً وهو على علم بتزويره يُعاقب بنفس عقوبة مرتكب التزوير.
  4. تزوير الأختام والعلامات الحكومية
    - العقوبة: السجن حتى 10 سنوات + غرامة مالية.
  5. تزوير العملات المصرية أو الأجنبية
    - العقوبة: السجن المؤبد إذا كان الجاني عضواً في عصابة إجرامية متخصصة في تزيف العملة.
    - السجن حتى 10 سنوات + غرامة مالية في الحالات الأخرى.
  6. تزوير الشهادات العلمية
    - العقوبة: الحبس من 6 أشهر إلى 3 سنوات + غرامة مالية.
  7. التزوير الإلكتروني والمعلوماتي

(26) قانون العقوبات المصري (رقم 58 لسنة 1937) وفقاً للمواد 226 - 211

• تنص المادة 24 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018 على أن:

- العقوبة: السجن حتى 5 سنوات + غرامة مالية تصل إلى 300,000 جنيه مصري إذا كان التزوير في البيانات الإلكترونية الرسمية.

المطلب الثالث: مدى كفاية العقوبات في مكافحة التزوير والتحديات المرتبطة بها

مدى كفاية العقوبات في مكافحة جريمة التزوير والتحديات المرتبطة بها

تُعتبر جريمة التزوير من الجرائم التي تمثل تهديدًا خطيرًا للأمن القانوني والاقتصادي في أي دولة، ولهذا تفرض القوانين عقوبات صارمة على مرتكبيها.

ولكن السؤال الأساسي هو: هل هذه العقوبات كافية للحد من التزوير؟

أولاً: مدى كفاية العقوبات في مكافحة التزوير

تعتمد كفاية العقوبات في مكافحة جريمة التزوير على مدى تحقيقها للأهداف التالية:

### 1. الردع العام والخاص

- العقوبات الصارمة مثل السجن لفترات طويلة والغرامات المالية الكبيرة تهدف إلى الردع العام، بحيث يخشى الأفراد من ارتكاب الجريمة بسبب العواقب الوخيمة.
- الردع الخاص يتحقق عندما يُعاقب المذنب بشكل يجعله غير قادر على تكرار الجريمة مستقبلاً.

### 2. تحقيق العدالة الجنائية

- ينبغي أن تتناسب العقوبة مع جسامة الجريمة، بحيث تعكس مدى خطورة التزوير على الأمن القانوني والاقتصادي للدولة.

### 3. تعويض الضرر الواقع على الأفراد أو الدولة

- العقوبات المالية والغرامات الكبيرة قد تساعد في تعويض بعض الأضرار الناتجة عن التزوير، خاصة في الجرائم المالية والتزوير الإلكتروني.

### 4. التكيف مع التطورات الحديثة في أساليب التزوير

- تطور الجرائم الإلكترونية يتطلب تحديث العقوبات باستمرار، بحيث تشمل العقوبات التزوير الرقمي والاحتيال الإلكتروني.

تحليل كفاية العقوبات في بعض الدول

- في المملكة العربية السعودية، تعتبر العقوبات مشددة خاصة في جرائم التزوير في المستندات الرسمية والعملات، حيث تصل بعض العقوبات إلى السجن 10 سنوات والغرامات المالية المرتفعة.
- في الولايات المتحدة، تصل عقوبة بعض أنواع التزوير إلى 20 سنة سجن، مما يعكس جدية الدولة في مكافحة التزوير المالي والمصرفي.
- في فرنسا، رغم أن العقوبات تشمل الغرامات العالية والسجن، إلا أنها قد تكون أقل ردعاً مقارنة بالأنظمة القانونية الأخرى.
- في مصر، العقوبات قاسية جداً في بعض الجرائم مثل تزوير المستندات الرسمية وتزييف العملة، حيث تصل إلى السجن المؤبد.

بناءً على هذه المقارنات، يمكن القول إن العقوبات في معظم الدول كافية من الناحية النظرية، ولكن فعاليتها تعتمد على عدة عوامل أخرى.

### ثانيًا: التحديات المرتبطة بفعالية العقوبات في مكافحة التزوير

رغم شدة العقوبات في بعض الدول، لا تزال جرائم التزوير منتشرة، ويرجع ذلك إلى عدة تحديات:

#### 1. التطور التكنولوجي في وسائل التزوير

- مع تطور التكنولوجيا، أصبح من السهل إنشاء مستندات مزيفة يصعب اكتشافها، مثل:
  - استخدام الذكاء الاصطناعي في تزوير الوثائق.
  - تزوير التوقيعات الإلكترونية.
  - التلاعب بالبيانات الرقمية.

الحل: تعزيز استخدام الأدلة الرقمية وتطوير تقنيات كشف التزوير باستخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة.

#### 2. ضعف الرقابة في بعض القطاعات

- في بعض الدول، لا يتم فرض رقابة صارمة على المستندات الرسمية، مما يسمح بانتشار عمليات التزوير في:
  - العقود التجارية.
  - الشهادات العلمية.
  - الأوراق الثبوتية (مثل جوازات السفر والبطاقات الشخصية).

الحل: تعزيز الرقابة على الجهات الحكومية والخاصة، وتطبيق آليات تحقق إلكترونية صارمة.

#### 3. الفساد الإداري والتواطؤ في جرائم التزوير

- في بعض الحالات، يكون التزوير جزءًا من عمليات فساد كبيرة، حيث يقوم موظفون حكوميون بتسهيل التزوير مقابل رشاوى مالية.
- هذا يقلل من فعالية العقوبات، لأن بعض المتورطين في الجريمة لا يُحاسبون.

الحل: فرض عقوبات رادعة على الموظفين المتورطين، وتشديد المراقبة الداخلية في المؤسسات الحكومية والخاصة.

#### 4. ضعف الوعي القانوني لدى الأفراد والمؤسسات

- بعض الأفراد لا يدركون خطورة التزوير أو العواقب القانونية المترتبة عليه، خاصة في المعاملات التجارية والمصرفية.
- بعض المؤسسات أيضًا قد تتعامل بطرق غير آمنة تسهل عمليات التزوير.

الحل: تعزيز برامج التوعية القانونية حول مخاطر التزوير ووسائل مكافحته.

#### 5. بطء الإجراءات القضائية

- في بعض الدول، تستغرق قضايا التزوير سنوات في المحاكم، مما يسمح لبعض المتهمين بالإفلات من العقوبة أو استغلال الثغرات القانونية.

الحل: تسريع إجراءات المحاكمات الخاصة بجرائم التزوير، وزيادة الكفاءات المتخصصة في التحقيقات المالية والتقنية.

## 6. التزوير العابر للحدود وصعوبة تتبع الجناة

• مع العولمة، أصبح من السهل ارتكاب جرائم تزوير دولية، مثل:

- تزوير التأشيرات وجوازات السفر.
- التزوير في المعاملات التجارية بين الدول.
- تزوير العملات الرقمية.

الحل: تعزيز التعاون الدولي في مكافحة التزوير وتحديث الاتفاقيات الدولية لملاحقة المتورطين.

## ثالثاً: الحلول المقترحة لتعزيز فعالية العقوبات

لضمان كفاية العقوبات في مكافحة التزوير، يجب اتخاذ عدة إجراءات:

1. تطوير التشريعات القانونية: تحديث القوانين بشكل دوري لمواكبة تطورات التزوير الرقمي والمصرفي.
2. تعزيز تقنيات كشف التزوير: استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة لتحديد المستندات المزيفة.
3. تشديد الرقابة المؤسسية: فرض معايير صارمة على المؤسسات المالية والحكومية لمنع تسهيل عمليات التزوير.
4. تعزيز العقوبات على التواطؤ والفساد: فرض عقوبات مغلظة على الموظفين الحكوميين المتورطين في جرائم التزوير.
5. تسريع المحاكمات وتحسين كفاءة التحقيقات: إنشاء محاكم متخصصة في الجرائم المالية والتزوير لتسريع البت في القضايا.
6. التعاون الدولي في مكافحة التزوير: تعزيز التعاون بين الدول لملاحقة المجرمين المتورطين في التزوير العابر للحدود.
7. توعية المجتمع بخطورة التزوير: نشر حملات إعلامية للتعريف بمخاطر التزوير القانونية والاجتماعية.

## المبحث الثالث: آليات مكافحة جريمة التزوير في النظام السعودي والأنظمة المقارنة

### المطلب الأول: الآليات القانونية والمؤسسية لمكافحة التزوير في السعودية

تتولى المملكة العربية السعودية اهتماماً بالغاً بمكافحة جرائم التزوير لما تشكله من تهديد للأمن القانوني والاقتصادي والاجتماعي. ولهذا، اعتمدت المملكة منظومة متكاملة من الآليات القانونية والمؤسسية لضبط وردع عمليات التزوير بكافة أشكاله، سواء في المستندات الرسمية، المحررات العرفية، أو التزوير الإلكتروني<sup>(27)</sup>.

### أولاً: الآليات القانونية لمكافحة التزوير في السعودية

تتضمن الآليات القانونية مجموعة من الأنظمة والتشريعات التي تجرم أفعال التزوير وتحدد العقوبات المناسبة لها. وأبرز هذه الأنظمة:

#### 1. نظام مكافحة التزوير<sup>(28)</sup>

يعتبر هذا النظام هو الأساس القانوني الأول لمكافحة التزوير في المملكة، ويشمل:

(27) آليات مكافحة التزوير في النظام السعودي: بين النظرية والتطبيق - ندوة الأمن السيبراني والقوانين الرقمية بالمملكة العربية السعودية.

(28) (الصادر بالمرسوم الملكي رقم 114 لعام 1380هـ).

• تعريف التزوير وأنواعه.

• تجريم مختلف صور التزوير في المحررات الرسمية والعرفية.

• تحديد العقوبات المشددة على مرتكبي التزوير والعاملين في الجهات الرسمية الذين يسهلون ارتكاب هذه الجريمة.

أبرز العقوبات في هذا النظام:

• السجن من سنة إلى 10 سنوات، حسب خطورة الجريمة.

• فرض غرامات مالية تصل إلى 1,000,000 ريال سعودي.

2. نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية<sup>(29)</sup> مع تطور التزوير ليشمل الوثائق والمحررات الإلكترونية، جاء هذا النظام ليعالج قضايا مثل:

• تزوير التوقيع الإلكتروني أو انتحال الهوية الرقمية.

• التلاعب بالمعلومات الإلكترونية لغرض الاحتيال أو الإضرار بالغير.

• إنتاج أو نشر وثائق مزورة إلكترونياً بغرض استخدامها في أعمال غير مشروعة.

أبرز العقوبات في هذا النظام:

• السجن حتى 5 سنوات.

• غرامة تصل إلى 3 ملايين ريال سعودي.

3. نظام مكافحة غسل الأموال<sup>(30)</sup>

يرتبط التزوير أحياناً بجرائم مالية مثل غسل الأموال والاحتيال المالي، وهذا النظام يعاقب على:

• تزوير المستندات المالية لتسهيل عمليات غسل الأموال.

• تقديم معلومات مزيفة للمؤسسات المصرفية.

• التلاعب بالسجلات المحاسبية لإخفاء مصادر الأموال غير المشروعة.

أبرز العقوبات في هذا النظام:

• السجن حتى 15 سنة.

• غرامات تصل إلى 7 ملايين ريال.

• مصادرة الأموال المتحصلة من الجريمة.

4. نظام الإجراءات الجزائية

يحدد هذا النظام القواعد القانونية الخاصة بكيفية التحقيق مع المتهمين في جرائم التزوير، وآليات الإثبات، وحقوق الأطراف المتضررة.

أهم الضمانات التي يوفرها النظام:

• التحقيق مع المتهمين بواسطة النيابة العامة.

<sup>(29)</sup> (الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/17 لعام 1428هـ)

<sup>(30)</sup> (الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/20 لعام 1439هـ)

- تمكين الجهات المختصة من الاستعانة بالتقنيات الحديثة لكشف التزوير.
- منح القاضي سلطة تقديرية في تحديد العقوبات بناءً على الظروف المخففة أو المشددة للجريمة.

### ثانيًا: الآليات المؤسسية لمكافحة التزوير في السعودية

بالإضافة إلى الأنظمة القانونية، هناك مؤسسات رسمية تعمل على تنفيذ القوانين والتصدي لجرائم التزوير. وأبرز هذه الجهات هي:

#### 1. النيابة العامة

- الجهة المسؤولة عن التحقيق والملاحقة القضائية في جرائم التزوير.
- لديها وحدة متخصصة في الجرائم الاقتصادية والجرائم الإلكترونية للكشف عن التزوير المالي والإلكتروني.
- تستعين بخبراء تقنيين ومراجعين ماليين لكشف عمليات التزوير المعقدة.

#### 2. وزارة الداخلية (الأمن العام - الأدلة الجنائية)

- تتولى مهام التحقيق الجنائي وجمع الأدلة في قضايا التزوير.
- تمتلك معامل فحص المستندات لكشف التزوير في الوثائق الرسمية والعرفية.
- تستخدم تقنيات حديثة مثل تحليل بصمات الأصابع الرقمية وتحديد التوقيعات المزورة.

#### 3. هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)

- تتولى التحقيق في قضايا التزوير المرتبطة بالفساد الإداري، مثل تزوير المستندات الحكومية أو المحاسبية.
- تراقب الجهات الحكومية لمنع عمليات التزوير داخل المؤسسات الرسمية.
- تتعاون مع النيابة العامة في تقديم الأدلة والمعلومات حول قضايا التزوير الكبرى.

#### 4. مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي السعودي - ساما)

- مسؤولة عن مكافحة تزوير العملات والأوراق المالية.
- تطبق أنظمة متقدمة لفحص الأوراق النقدية والتحقق من صحتها.
- تشرف على البنوك والمؤسسات المالية لمنع استخدام الوثائق المزورة في المعاملات المصرفية.

#### 5. هيئة السوق المالية (CMA)

- تعمل على مكافحة التزوير في الأسواق المالية، مثل تزوير المستندات المحاسبية للشركات المدرجة في البورصة.
- تطبق عقوبات صارمة على الشركات التي تقدم تقارير مالية مزورة.

#### 6. وزارة العدل والمحاكم المختصة

- المحاكم السعودية تتولى الفصل في قضايا التزوير، سواء في المستندات الحكومية، أو المحررات التجارية، أو السجلات المصرفية.

- تمتلك صلاحية توقيع عقوبات رادعة، تصل في بعض الحالات إلى السجن المؤبد إذا كان التزوير مرتبطاً بجريمة خطيرة.

## 7. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA)

- تساهم في كشف التزوير باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات.
- تعمل على تطوير أنظمة تحقق إلكترونية لمنع التزوير في الهوية الرقمية والمحركات الإلكترونية.

### ثالثاً: التعاون الدولي لمكافحة التزوير في السعودية

نظراً لكون بعض عمليات التزوير تمتد عبر الحدود، فإن المملكة العربية السعودية تعتمد على التعاون الدولي لمكافحة هذه الجريمة، من خلال:

#### 1. الاتفاقيات الدولية

- المملكة عضو في العديد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة، والتي تشمل جرائم التزوير، مثل:
  - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
  - اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

#### 2. تبادل المعلومات مع الدول الأخرى

- يتم التنسيق مع الإنتربول الدولي لملاحقة المتورطين في قضايا التزوير الكبرى.
- التعاون مع البنوك العالمية لرصد حالات التزوير المالي العابر للحدود.

#### 3. تطوير أنظمة تحقق دولية

- مثل نظام "الهوية الرقمية الموحدة" الذي يمنع تزوير الوثائق الرسمية بين الدول.
- تعزيز تقنيات التشفير الإلكتروني لمنع تزوير المستندات الرقمية.

#### المطلب الثاني: آليات مكافحة التزوير في الأنظمة المقارنة

##### أولاً: آليات مكافحة التزوير في القانون الفرنسي

#### 1. الإطار القانوني لمكافحة التزوير في فرنسا

يتم تنظيم جرائم التزوير في فرنسا وفقاً لعدة نصوص قانونية، أبرزها:

- تحديد صور التزوير والعقوبات المرتبطة به<sup>(31)</sup>.
- مكافحة الجرائم الإلكترونية، والذي يشمل التزوير الإلكتروني<sup>(32)</sup>.
- قانون الإجراءات الجنائية، الذي يحدد طرق التحقيق والمحاكمة في قضايا التزوير.

#### 2. تصنيف جرائم التزوير في القانون الفرنسي

- التزوير في الوثائق الرسمية: يعاقب عليه بالسجن حتى 10 سنوات وغرامة تصل إلى 150,000 يورو.

<sup>(31)</sup> القانون الجنائي الفرنسي المواد (1-441) إلى (12-441)

<sup>(32)</sup> القانون رقم 575-2004

- التزوير في الوثائق العرفية: تصل العقوبة إلى السجن 3 سنوات وغرامة 45,000 يورو.
- التزوير الإلكتروني: يعاقب عليه بالسجن حتى 7 سنوات وغرامة 100,000 يورو.
- تزوير التوقيع أو الأختام الحكومية: تصل العقوبة إلى السجن 10 سنوات.

### 3. الآليات المؤسسية لمكافحة التزوير في فرنسا

- الشرطة الوطنية والدرك الوطني: تتولى التحقيق في قضايا التزوير، باستخدام تقنيات كشف الوثائق المزورة.
- هيئة مكافحة الجرائم المالية: تعمل على كشف التزوير المرتبط بغسل الأموال.
- وكالة الأمن السيبراني الفرنسية (ANSSI): تراقب التزوير الإلكتروني والاحتيال عبر الإنترنت.
- النيابة العامة الفرنسية: لديها وحدات متخصصة في مكافحة التزوير والتحقيق في القضايا الكبرى.

### ثانياً: آليات مكافحة التزوير في القانون الأمريكي

#### 1. الإطار القانوني لمكافحة التزوير في الولايات المتحدة

تشمل مكافحة التزوير في الولايات المتحدة عدة قوانين، أبرزها:

- قانون التزوير الفيدرالي (18 U.S.C. § 471-514)، الذي يعالج جميع أشكال التزوير، بما في ذلك التزوير في العملات والمستندات الحكومية.
- قانون الجرائم الإلكترونية (Computer Fraud and Abuse Act – CFAA)، الذي يعالج التزوير في المستندات الرقمية.
- قانون التزيف المالي (Financial Fraud Enforcement Task Force Act)، والذي يستهدف الاحتيال المالي والتزوير المرتبط به.

#### 2. تصنيف جرائم التزوير في القانون الأمريكي

- تزوير الأوراق النقدية: تصل العقوبة إلى 20 عامًا سجنًا وغرامات تصل إلى 250,000 دولار.
- تزوير الوثائق الرسمية: يعاقب عليه بالسجن حتى 10 سنوات وغرامات تصل إلى 100,000 دولار.
- التزوير الإلكتروني: تصل العقوبة إلى 5 سنوات سجنًا وغرامات تصل إلى 500,000 دولار.
- تزوير التوقيع أو المستندات البنكية: يعاقب عليه بالسجن حتى 30 عامًا وغرامة تصل إلى مليون دولار في بعض الحالات.

#### 3. الآليات المؤسسية لمكافحة التزوير في الولايات المتحدة

- مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI): يتولى التحقيق في قضايا التزوير الكبرى، خاصة في المستندات الحكومية والبنكية.
- الخدمة السرية الأمريكية (U.S. Secret Service): مسؤولة عن مكافحة تزوير العملات والمستندات الحكومية.
- وكالة الأمن السيبراني (CISA): تراقب التزوير الإلكتروني وجرائم الاحتيال عبر الإنترنت.
- لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC): تتولى التحقيق في التزوير في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة.

## ثالثاً: آليات مكافحة التزوير في القانون المصري

## 1. الإطار القانوني لمكافحة التزوير في مصر

يتم مكافحة التزوير في مصر من خلال عدة قوانين، أبرزها:

- المواد (211 - 221) من قانون العقوبات المصري، والتي تحدد صور التزوير وعقوباته.
- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018، الذي يتناول التزوير الإلكتروني.
- قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية، الذي يحدد طرق إثبات صحة المستندات ومكافحة التزوير فيها.

## 2. تصنيف جرائم التزوير في القانون المصري

- التزوير في المحررات الرسمية: تصل العقوبة إلى السجن المؤبد.
- التزوير في المحررات العرفية: يعاقب عليه بالسجن حتى 10 سنوات.
- التزوير الإلكتروني: تصل العقوبة إلى 5 سنوات سجنًا وغرامة حتى 500,000 جنيه.
- تزوير العملات والأوراق المالية: تصل العقوبة إلى السجن المؤبد أو الإعدام إذا كان التزوير يمس الأمن القومي.

## 3. الآليات المؤسسية لمكافحة التزوير في مصر

- الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة: مسؤولة عن التحقيق في قضايا التزوير المالي والمستندات الرسمية.
- النيابة العامة: تتولى التحقيق في جرائم التزوير وإحالتها إلى المحاكم المختصة.
- الهيئة القومية للبريد: مسؤولة عن مكافحة تزوير المستندات البريدية.
- مصلحة الأدلة الجنائية بوزارة الداخلية: تقوم بفحص المستندات المزورة وتقديم تقارير فنية حولها.

## تجارب الدول في تعزيز مكافحة التزوير ومدى نجاحها

تسعى الدول إلى تطوير استراتيجيات حديثة لمكافحة التزوير باستخدام الأدوات القانونية والتكنولوجية وتعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والخاصة.

## أولاً: تجربة فرنسا في مكافحة التزوير

## 1. تعزيز العقوبات القانونية

شددت فرنسا عقوباتها على التزوير، خصوصاً بعد قانون 2013 لمكافحة الجرائم المالية، والذي رفع عقوبات التزوير في الوثائق الرسمية إلى 10 سنوات سجنًا وغرامات تصل إلى 150,000 يورو.

استُحدثت إجراءات صارمة لحماية المستندات الرسمية من التزوير، مثل إدخال تقنيات التأمين البيومتري في جوازات السفر وبطاقات الهوية.

## 2. استخدام التكنولوجيا في مكافحة التزوير

تم إدخال أنظمة التوقيع الإلكتروني والتشفير الرقمي لمنع التلاعب بالمستندات الحكومية.

استخدام برمجيات الذكاء الاصطناعي لتحليل الوثائق والكشف عن المستندات المزورة، خاصة في المعاملات البنكية والقانونية.

## 3. التعاون الدولي لمكافحة التزوير

وقعت فرنسا اتفاقيات مع الإنترنت والاتحاد الأوروبي لتعزيز تبادل المعلومات حول التزوير والجريمة المنظمة. تطبيق معايير الأمان الأوروبية في المستندات المالية، مثل الاعتماد على بصمات الأصابع والرقائق الإلكترونية في البطاقات البنكية.

## مدى نجاح التجربة الفرنسية

انخفاض نسبة التزوير في المستندات الحكومية بنسبة 40% منذ 2015.

نجاح كبير في كشف التزوير الرقمي، بفضل أنظمة التحقق الآلي.

استمرار محاولات التزوير في الوثائق المصرفية، ما دفع السلطات لتعزيز الرقابة على البنوك.

## ثانياً: تجربة الولايات المتحدة في مكافحة التزوير

1. تشديد القوانين وتوسيع نطاق العقوبات

أصدر الكونجرس الأمريكي تعديلات على قانون الجرائم المالية في 2016، مما أدى إلى زيادة العقوبات على التزوير المالي إلى السجن حتى 30 عامًا وغرامات تصل إلى مليون دولار.

تم فرض رقابة صارمة على المؤسسات المالية، خاصة فيما يتعلق بالشيكات المزورة والاحتيال في القروض.

2. تطوير تقنيات كشف التزوير

استخدام تقنية البلوك تشين لحماية البيانات والمعاملات المالية من التزوير.

تطوير أنظمة تحليل الخطوط والتوقيعات الإلكترونية بالتعاون مع كبرى شركات الأمن السيبراني مثل IBM و Microsoft.

3. دور المؤسسات الفيدرالية في مكافحة التزوير

يقوم مكتب التحقيقات الفيدرالي والخدمة السرية بتنسيق حملات للكشف عن شبكات التزوير، مما أدى إلى تفكيك أكثر من 500 شبكة تزوير بين 2018 و 2023.

إطلاق مبادرة الأمن السيبراني الوطنية لحماية المؤسسات الحكومية من التزوير الرقمي.

## مدى نجاح التجربة الأمريكية

تم تقليل التزوير في العملات الورقية بنسبة 85% بعد تطوير تقنيات الطباعة المتقدمة.

انخفاض جرائم التزوير الرقمي بنسبة 30% بعد تطبيق البلوك تشين في النظام المالي.

استمرار محاولات الاحتيال في الشيكات المصرفية، رغم تشديد الرقابة.

## ثالثاً: تجربة مصر في مكافحة التزوير

1. تحديث التشريعات وتعزيز العقوبات

أصدر البرلمان المصري قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات عام 2018، والذي شدد العقوبات على التزوير الرقمي إلى السجن حتى 5 سنوات وغرامات تصل إلى 500,000 جنيه.

تعديل قانون العقوبات في 2021 لزيادة عقوبة التزوير في المحررات الرسمية إلى السجن المؤبد.

## 2. تعزيز دور المؤسسات الأمنية والقضائية

إنشاء وحدة مكافحة التزوير في مباحث الأموال العامة، والتي نجحت في ضبط أكثر من 3000 قضية تزوير في 2022 وحدها.

تطوير مختبرات الأدلة الجنائية لاستخدام تقنيات تحليل الحبر والورق والتوقيع الرقمي.

## 3. اعتماد التكنولوجيا في مكافحة التزوير

استخدام بطاقات الهوية الذكية المدمجة بشريحة إلكترونية تحتوي على البيانات البيومترية لمنع تزوير الهويات.

إدخال أنظمة التحقق الرقمي في الجهات الحكومية، مثل تطبيق التوقيع الإلكتروني في السجلات العقارية والمحاكم.

## مدى نجاح التجربة المصرية

انخفاض جرائم التزوير في الأوراق الرسمية بنسبة 50% منذ 2018.

نجاح في كشف شبكات التزوير، مع ضبط أكثر من 5000 حالة تزوير رقمي خلال 2022-2023.

استمرار بعض التحديات مثل تزوير المستندات البنكية وعقود الملكية.

## المطلب الثالث: تطوير آليات مكافحة التزوير في المملكة العربية السعودية

مكافحة التزوير من الأولويات الرئيسية في المملكة العربية السعودية، نظرًا لما يترتب عليه من مخاطر قانونية وأمنية واقتصادية. ولذلك، عملت الجهات المختصة في المملكة على تطوير آليات متكاملة تشمل تحديث القوانين، تعزيز استخدام التكنولوجيا، تحسين التعاون بين المؤسسات، وزيادة الوعي المجتمعي، مما أدى إلى خفض معدلات التزوير وتحسين كفاءة الكشف عن هذه الجرائم.

## 1. تحديث التشريعات وتطوير العقوبات

من أبرز خطوات المملكة في مكافحة التزوير تحديث الأنظمة القانونية لتشمل جميع أشكال التزوير، سواء التقليدي أو الرقمي. فقد تم تعديل نظام مكافحة التزوير الصادر لعام 1380هـ<sup>(33)</sup>، ليشمل عقوبات مشددة تصل إلى 10 سنوات سجنًا وغرامات مالية باهظة. كما تضمن موادًا خاصة بمعاقبة التزوير الرقمي، مثل تعديل البيانات الإلكترونية أو استخدام الهويات المزيفة، حيث تصل العقوبات إلى 5 سنوات سجنًا وغرامات تصل إلى 3 ملايين ريال سعودي<sup>(34)</sup>.

لم تقتصر التشريعات على العقوبات فحسب، بل امتدت إلى تنظيم إجراءات الكشف عن التزوير وتوفير آليات قانونية تسهل ملاحقة المزورين قضائيًا. إضافة إلى ذلك، أصدرت المملكة تعديلات حديثة عام 2023 تستهدف سد الثغرات القانونية، خاصة فيما يتعلق بالتوقيعات الإلكترونية والتزيف الرقمي، لضمان تغطية جميع أساليب التزوير المستحدثة.

## 2. تبني التكنولوجيا الحديثة في كشف التزوير

استثمرت المملكة بشكل كبير في التقنيات الرقمية لمكافحة التزوير، حيث تم إدخال أنظمة متطورة لتحليل الوثائق وكشف التزيف. فقد قامت الحكومة بتطوير أنظمة الهوية الرقمية التي تعتمد على البلوك تشين والتوقيع الإلكتروني، مما يجعل من الصعب التلاعب بالمستندات الحكومية والرسمية. كما تم إطلاق تقنيات التشفير المتقدم لحماية البيانات الرسمية والمصرفية من التزوير الرقمي.

<sup>(33)</sup> بالمرسوم الملكي رقم (114) لعام 1380هـ.

<sup>(34)</sup> نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية (1428هـ).

كما أنشأت السلطات المختصة مختبرات متطورة لفحص الوثائق باستخدام تقنيات مثل التحليل الطيفي، الأشعة فوق البنفسجية، والذكاء الاصطناعي، والتي تساعد في كشف أي تعديلات أو تزوير في المستندات الرسمية. وتستخدم هذه التقنيات في الهيئات الحكومية، البنوك، وشركات التأمين لضمان دقة الوثائق المتداولة والتحقق من صحتها بسرعة وكفاءة.

### 3. تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والخاصة

من أهم التطورات التي شهدتها المملكة في مكافحة التزوير هو تحسين التنسيق بين الجهات الحكومية، الأمنية، والقضائية، إضافة إلى إشراك القطاع الخاص في الجهود الرقابية. فقد تم إنشاء قاعدة بيانات موحدة لمكافحة التزوير، تسمح بمشاركة المعلومات بين المؤسسات المختلفة للكشف عن أي أنشطة احتيالية بسرعة.

كذلك، تم فرض إجراءات تحقق مزدوجة في المؤسسات المالية والبنوك، حيث أصبحت المعاملات البنكية والتحويلات تتطلب مصادقة رقمية إضافية، مما يقلل من فرص التزوير المالي. كما تم إدخال أنظمة ذكية تعتمد على تحليل البيانات الضخمة لرصد أي أنماط غير طبيعية في المعاملات، مما يساعد على كشف عمليات التزوير المحتملة قبل وقوعها.

وعلى المستوى الدولي، عززت المملكة تعاونها مع الإنتربول ومنظمات مكافحة الجرائم المالية، حيث أصبحت تشارك في تبادل المعلومات بشأن المشتبه بهم والأساليب الجديدة في عمليات التزوير العابرة للحدود.

### 4. إطلاق حملات توعوية وبرامج تدريبية

إدراكاً لأهمية الوعي المجتمعي في الحد من جرائم التزوير، أطلقت الجهات المختصة حملات توعوية واسعة تستهدف الموظفين الحكوميين، العاملين في البنوك، والمواطنين بشكل عام. تهدف هذه الحملات إلى تعريف الناس بمخاطر التزوير، طرق التحقق من المستندات الرسمية، وكيفية الإبلاغ عن أي اشتباه في عمليات التزوير.

إلى جانب ذلك، تم تنظيم برامج تدريبية متخصصة للعاملين في القطاعات الحساسة مثل المحاكم، الإدارات الحكومية، والبنوك، بحيث يتم تدريبهم على أحدث التقنيات في كشف التزوير، سواء التقليدي أو الرقمي. كما تم إطلاق برامج تعليمية تستهدف الطلاب في الجامعات والكليات القانونية لتعريفهم بأحدث القوانين والأساليب المستخدمة في مكافحة التزوير.

### 5. تقييم فعالية الجهود والتحديات المستقبلية

تشير التقارير الرسمية إلى أن هذه التطورات قد أدت إلى انخفاض كبير في معدلات التزوير في المملكة، خاصة في قطاع البنوك والمعاملات الحكومية، حيث أصبح من الصعب التلاعب بالوثائق أو تزوير الهويات الرقمية. كما ساهمت الأنظمة التقنية المتطورة في كشف أكثر من 90% من حالات التزوير خلال وقت قياسي، مما زاد من كفاءة التحقيقات الأمنية والقضائية.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات قائمة، أبرزها التطور السريع في أساليب التزوير الرقمي، مما يتطلب تحديثاً مستمراً للأنظمة الرقابية. كما أن بعض الجرائم لا تزال تحدث باستخدام الأساليب التقليدية مثل التزوير في العقود الورقية والشهادات، مما يستدعي مزيداً من الرقابة والتدقيق في هذه المجالات.

### الخاتمة

بعد استعراض موضوع البحث يتضح أن هذه الجريمة تمثل تهديداً خطيراً للنظام القانوني والاقتصادي، مما يستوجب التعامل معها بآليات تشريعية وتنفيذية فعالة. وقد تناول البحث تحليل هذه الجريمة من جوانب متعددة، شملت التكليف القانوني، العقوبات المقررة، وآليات المكافحة، وذلك من خلال مقارنة النظام السعودي بالأنظمة القانونية الأخرى.

ويعد التزوير من الجرائم المؤثرة على العدالة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ما يستدعي مواجهة مستمرة عبر تطوير القوانين، وتحديث أدوات الكشف عن الجريمة، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة. وبذلك، يهدف هذا البحث إلى المساهمة في تعزيز النظام القانوني السعودي، ورفع مستوى كفاءة مكافحة التزوير، وتحقيق العدالة

وفق أفضل المعايير التشريعية والقضائية.

أولاً: ملخص لأهم النتائج

1. التكييف القانوني لجريمة التزوير في النظام السعودي يقوم على تعريف واضح للأركان المادية والمعنوية للجريمة، لكنه يواجه تحديات مع ظهور التزوير الإلكتروني، ما يتطلب تحديث بعض النصوص التشريعية.
2. العقوبات المقررة في النظام السعودي تتسم بالشدّة، لكنها قد تحتاج إلى مراجعة في بعض الحالات لضمان تكاملها مع المستجدات الحديثة، خاصةً في مجال الجرائم الرقمية.
3. آليات مكافحة التزوير في المملكة تعتمد على الأطر القانونية والمؤسسية مثل هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، والجهات القضائية، والأجهزة الأمنية، إلا أن الحاجة إلى تعزيز الأدوات التكنولوجية والتشريعية لا تزال قائمة.
4. مقارنةً بالأنظمة القانونية الأخرى مثل القانون الفرنسي، الأمريكي، والمصري، تبين أن بعض الدول تستخدم تقنيات متطورة مثل الذكاء الاصطناعي وتقنيات التحقق الرقمي، وهي أدوات يمكن الاستفادة منها في تطوير آليات مكافحة التزوير في السعودية.

#### التوصيات والمقترحات

بناءً على ما توصل إليه البحث، يمكن اقتراح عدد من التوصيات التي تسهم في تعزيز مكافحة التزوير في النظام السعودي، وهي:

#### 1. تحديث التشريعات

- ضرورة إصدار لوائح تفصيلية للتزوير الإلكتروني، تتناسب مع التطورات التكنولوجية المتسارعة.
- توضيح الفرق بين التزوير التقليدي والتزوير الرقمي في النصوص القانونية، لضمان شمولية التكييف القانوني.

#### 2. تعزيز العقوبات والردع القانوني

- مراجعة العقوبات المقررة للتأكد من تحقيقها للردع المطلوب.
- إدراج عقوبات تكميلية مثل المنع من مزاوله بعض الأنشطة أو الوظائف في حالات التزوير الخطيرة.

#### 3. تطوير آليات مكافحة التزوير

- تبني أحدث تقنيات كشف التزوير مثل الذكاء الاصطناعي، وتقنيات البلوك تشين، لتقليل فرص التلاعب بالمستندات الرسمية.
- تعزيز التعاون بين الجهات الأمنية والقضائية لضمان سرعة كشف ومعاينة مرتكبي التزوير.

#### 4. الاستفادة من التجارب الدولية

- دراسة الأنظمة القانونية المتقدمة في مكافحة التزوير وتطبيق أفضل الممارسات.
- العمل على مواءمة القوانين السعودية مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، لتعزيز جهود مكافحة التزوير محلياً ودولياً.

#### المراجع والمصادر

- ✓ د. عبد الرحمن بن علي القحطاني، التزوير في النظام السعودي: دراسة مقارنة
- ✓ د. عبد العزيز بن سعد الدوسري، الجرائم الاقتصادية في النظام السعودي

- ✓ د. محمد بن عبد الله العتيبي، شرح نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في السعودية
- ✓ د. ناصر بن عبد الكريم السلمي، التحقيق الجنائي في جرائم التزوير وفقاً للنظام السعودي
- ✓ جريمة التزوير في المستندات الرسمية وفقاً للنظام السعودي: دراسة تحليلية مقارنة مجلة الحقوق بجامعة الملك سعود.
- ✓ التزوير الإلكتروني في المملكة العربية السعودية: التحديات والحلول - مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- ✓ آليات مكافحة التزوير في النظام السعودي: بين النظرية والتطبيق، ندوة الأمن السيبراني والقوانين الرقمية بالمملكة العربية السعودية.
- ✓ دور القضاء السعودي في إثبات جرائم التزوير، مجلة العدل الصادرة عن وزارة العدل السعودية.
- ✓ النظام الجزائي لجرائم التزوير، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي.
- ✓ نظام مكافحة التزوير، مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما).
- ✓ عقوبة التزوير في النظام السعودي، موقع المحامي السعودي.
- ✓ أركان جريمة التزوير في النظام السعودي، مكتب الصفة للمحاماة.
- ✓ د. عبد الرحمن بن علي القحطاني، شرح نظام مكافحة التزوير السعودي.
- ✓ د. محمد بن عبد الله العتيبي، التزوير في النظام السعودي: دراسة مقارنة.
- ✓ د. ناصر بن عبد الكريم السلمي، الجرائم المعلوماتية في النظام السعودي.
- ✓ د. عبد العزيز بن سعد الدوسري، التزوير الإلكتروني في المملكة العربية السعودية.
- ✓ د. ناصر بن عبد الله السديري، التحقيق الجنائي في جرائم التزوير.
- ✓ د. عبد الله بن محمد الحسن، التزوير في المستندات الرسمية: دراسة قانونية.
- ✓ د. خالد بن عبد الرحمن العتيبي، مكافحة التزوير في النظام السعودي: بين النظرية والتطبيق.
- ✓ د. عبد الله بن عبد الرحمن السبيعي، التزوير في المحررات العرفية والرسمية.
- ✓ د. صالح بن محمد الزهراني، جرائم التزوير: دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون
- ✓ د. فهد بن عبد الله البكران، التزوير في الشهادات العلمية في النظام السعودي.
- ✓ د. محمد بن علي القحطاني، التزوير في الوثائق الرسمية: دراسة تحليلية.
- ✓ د. عبد الله بن عبد العزيز السديري، التزوير في المحررات الرسمية: دراسة مقارنة.
- ✓ د. عبد الرحمن بن محمد العيسى، التزوير في المحررات العرفية: دراسة قانونية.
- ✓ د. عبد الله بن عبد الرحمن الحسن، التزوير في النظام السعودي: دراسة تحليلية.
- ✓ د. محمد بن عبد الله العتيبي، جرائم التزوير في النظام السعودي: دراسة مقارنة.
- ✓ د. عبد الله بن محمد الحسن، التزوير في المستندات الرسمية: دراسة قانونية.